

تنظيم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: أداة توجيهية



Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Federal Department of Foreign Affairs FDFA



DCAF

مركز لتطوير
القطاع الأمني
وسيادة القانون

تنظيم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: أداة توجيهية



Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Federal Department of Foreign Affairs FDFA



DCAF

مركز لتطوير
القطاع الأمني
وسيادة القانون

نبذة عن مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة: (DCAF)

إنّ مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة منظمة دولية تتمثل مهمتها في مساعدة المجتمع الدولي على إرساء الحكم الرشيد وإصلاح قطاع الأمن. ويقدم المركز الدعم الاستشاري داخل البلاد وبرامج المساعدة العملية. كما يطور القواعد والمعايير ويعزّزها ويجري أبحاثاً للسياسات مصممة خصيصاً ويحدّد الممارسات الجيدة ويقدم التوصيات لتعزيز الحكم الديمقراطي للقطاع الأمني.

www.ppps.dcaf.ch

ص. ب ١٣٦٠

الرمز البريدي -١٢١١- جنيف ١

سويسرا

شكر وتقدير:

يوّد المؤلفون أن يعربوا عن امتنانهم لمختلف الأفراد والدول والمنظمات بمن فيها من خبراء لم يبخلوا في الإدلاء بتعليقاتهم ووجهات نظرهم. وقد تمّ تطوير هذه الأداة التوجيهية بفضل الدعم السخي الذي قدّمته مديرية القانون الدولي في وزارة الخارجية الاتحادية السويسرية.

صورة الغلاف: ناجل للتصوير Nagel Photography

تصميم: أليس لايك-هاموند

© ٢٠١٦ مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة

إخلاء مسؤولية:

يمكن استخدام محتويات هذا المنشور بحرية ونسخها لأهداف تعليمية وغيرها من الأهداف غير التجارية. شرط أن يكون أي نسخ من هذا القليل مصحوباً باعتراف بأنّ الأداة التوجيهية التشريعية الخاصة بمركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة هي المصدر. إنّ الآراء الواردة في هذا المنشور تخصّ المؤلف (المؤلفين). ولا تعكس بأي شكل من الأشكال آراء المؤسسات المشار إليها أو الممثلة في هذا المنشور.

إنّ الممارسات الجيدة والتوصيات الواردة في الأداة التوجيهية غير ملزمة. إذ يعود الأمر إلى المستخدم لتقييم ما إذا كانت ممكنة ومفيدة وملائمة للسياق المحلي في حالة معينة على أرض الواقع. لا يتحمل «مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة» والمؤلفون مسؤولية أي نوع من الخسائر أو الأضرار التي قد تلحق بمستخدم الأداة التوجيهية هذه أو أي طرف ثالث ناشئ عن الاعتماد على المعلومات الواردة في هذه الوثيقة.

محتويات

i لائحة المختصرات

ii المصطلحات

1 مقدمة

1. أهداف هذه الأداة التوجيهية 1

2. خلفية 1

3. لِمَ أُعِدَّتْ هذه الأداة التوجيهية؟ 2

4. لماذا تُتَّسَم هذه الأداة بأهمية بالنسبة إلى أعضاء البرلمان والمشرِّعين؟ 2

5. ما هي أبرز التحديات التي تواجه تنظيم قطاع الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة؟ 2

6. كيفية استخدام هذه الأداة التوجيهية. 3

5 قائمة التحديات

1. الأحكام العامة الواردة في التشريعات 9

2. الأنشطة المسموحة والممنوعة 15

3. السلطة المسؤولة عن قطاع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة 24

4. التصريح والترخيص والتسجيل للشركات العسكرية والأمنية الخاصة 30

5. التدقيق في الشركات العسكرية والأمنية الخاصّة، واختيارها والتعاقد معها 38

6. التزامات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وموظفيها 45

7. المساءلة والتعويض الفعال للضحايا 52

لائحة المختصرات

CSO	منظمة مجتمع مدني
EU	الاتحاد الأوروبي
PSSA	القانون الاتحادي السويسري بشأن خدمات الأمن الخاصة المقدمة في الخارج
DCAF	مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة
ICoCA	جمعية مدونة السلوك الدولية للشركات الأمنية الخاصة
ICoC	مدونة السلوك الدولية للشركات الأمنية الخاصة
ICRC	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
IHL	القانون الدولي الإنساني
IHRL	القانون الدولي لحقوق الإنسان
IO	منظمة دولية
MoI	وزارة الداخلية
MD	وثيقة مونترو بشأن الالتزامات القانونية الدولية والممارسات الجيدة للدول ذات الصلة بعمليات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أثناء النزاع المسلح
NGO	منظمة غير حكومية
NATO	منظمة حلف شمال الأطلسي
OSCE	منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
PMSC	شركة عسكرية وأمنية خاصة
PSC	شركة أمنية خاصة
PSIRA	السلطة التنظيمية للأعمال الأمنية الخاصة (جمهورية جنوب أفريقيا)
SUCAMEC	السلطة الوطنية لمراقبة خدمات الأمن والأسلحة والمتفجرات والذخائر ذات الاستخدام المدني (بيرو)
UN	الأمم المتحدة
VPs	المبادئ الطوعية بشأن الأمن وحقوق الإنسان
WGM	فريق العمل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير

المصطلحات

تصريح/ ترخيص:

في هذه الأداة التوجيهية، يشير هذا المصطلح إلى أي نوع من الأنظمة التي تمنح شركة معيّنة الحقّ في العمل على أساس أنّها تمثل للمتطلبات الرسمية والمادية المحدّدة مسبقاً. وتتمّ الإشارة أحياناً إلى التصريح والترخيص على أنّه إذن.

ظروف معقدة:

يشير مصطلح «الظروف المعقدة» في هذه الأداة إلى أي مناطق تعاني من الاضطرابات أو عدم الاستقرار أو تتعافى منه، سواء بسبب الكوارث الطبيعية أو النزاعات المسلحة بالمعنى المقصود في القانون الدولي الإنساني. حيث تمّ تقويض سيادة القانون إلى حد كبير وحيث تقلصت قدرة سلطة الدولة على التعامل مع الوضع أو أصبحت محدودة أو معدومة.

دولة متعاقدة:

الدولة التي تتعاقد مباشرةً مع شركة عسكرية وأمنية خاصة، بما في ذلك عندما تتعاقد هذه الشركة العسكرية والأمنية الخاصة من الباطن مع شركة عسكرية وأمنية خاصة أخرى حسب الاقتضاء.

الاحتجاز/ الحرمان من الحرية:

ثمة نوعان رئيسيان من الاحتجاز، ألا وهما: الاحتجاز الجنائي والاحتجاز غير الجنائي (مثل الاعتقال لأسباب أمنية في النزاعات المسلحة أو الاحتجاز الإداري لأسباب مختلفة خارجة عن النزاع المسلح). الاحتجاز الجنائي هو احتجاز شخص متّهم بارتكاب جريمة مصنفة في القانون الجنائي ويعاقب عليها بالسجن. ويُعرف الاعتقال أو الاحتجاز الإداري بأنه حرمان من الحرية تأمر به السلطة التنفيذية وليس السلطة القضائية من دون توجيه أيّ تهمة جنائية ضدّ الفرد المعني.

مشاركة مباشرة في الأعمال العدائية:

يشير هذا المصطلح إلى المشاركة المباشرة في العمليات القتالية أو أي عمل من شأنه أن يلحق الضرر مباشرةً بالعمليات العسكرية أو قدرات العدو أو يلحق الأذى بالأشخاص والأشياء الخاضعة للحماية، دعماً لأحد طرفي النزاع وضدّ الطرف الآخر. في القانون الدولي الإنساني، ينال المدنيون الحماية ولا يجوز مهاجمتهم إلا إذا كانوا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية.¹

دولة المنشأ:

الدولة التي تُسجّل فيها شركة عسكرية وأمنية خاصة. فإن دولة المنشأ هي الدولة التي تحمل الشركة العسكرية والأمنية الخاصة جنسيتها.

مدونة السلوك الدولية للشركات الأمنية الخاصة (ICoC):

استناداً إلى أحكام وثيقة مونترو، تخاطب مدونة السلوك الدولية للشركات الأمنية الخاصة بشكلٍ مباشر. وتطلب من الشركات الموقعة عليها أن «تلتزم بتوفير الخدمات الأمنية بشكلٍ مسؤول لدعم سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان لجميع الأشخاص وحماية مصالح عملائها». وتنطبق مدونة السلوك الدولية للشركات الأمنية الخاصة بشكلٍ أساسي على الخدمات الأمنية الموقّرة في «الظروف المعقدة». إلّا أنّ المعايير والتوصيات تكون ذات صلة في الظروف غير المعقدة أيضاً. أمّا هيئتها الإدارية، وهي «جمعية مدونة السلوك الدولية للشركات الأمنية الخاصة» (ICoCA)، فهي مبادرة متعددة الأطراف تستند إلى ثلاث ركائز متساوية تمثل الدول والشركات العسكرية والأمنية الخاصة ومنظمات المجتمع المدني. وقد تمّ تكليف «جمعية مدونة السلوك الدولية للشركات الأمنية الخاصة» بتعزيز تنفيذ مدونة السلوك الدولية للشركات

الأمنية الخاصة وإدارته والإشراف عليه من خلال:

- اعتماد الشركات الأعضاء لمعايير مدونة السلوك الدولية للشركات الأمنية الخاصة.
- الإبلاغ عن أداء الشركات الأعضاء ومراقبته وتقييمه.
- التعامل مع الشكاوى المتعلقة بانتهاكات مزعومة لمدونة السلوك الدولية للشركات الأمنية الخاصة.

القانون الدولي الإنساني (IHL):

يشكّل القانون الدولي الإنساني فرعاً من فروع القانون الدولي وينصّ على قواعد تسعى للحدّ من آثار النزاع المسلح وحماية الأشخاص الذين لا يشاركون أو ما عادوا يشاركون في الأعمال العدائية. ويفرض القانون الدولي الإنساني قيوداً على وسائل الحرب وأساليبها. كما يتمّ تطبيق القانون الدولي الإنساني في حالات النزاع المسلح، سواء كان دولياً أو غير دولي. كما هو محدد في القانون الدولي الإنساني. ويرد القانون الدولي الإنساني في عدد كبير من المعاهدات، ومنها اتفاقيات جنيف الأربع التي تمّ توقيعها عام ١٩٤٩ والبروتوكولات الإضافية. وكذلك في القانون الدولي العرفي.^١

القانون الدولي لحقوق الإنسان (IHL):

يحدّد القانون الدولي لحقوق الإنسان التزامات وواجبات الدول باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإنفاذها. ويتألّف القانون الدولي لحقوق الإنسان من مجموعة من القواعد الدولية التي تحدّدها المعاهدات أو الأعراف والتي على أساسها يمكن للأفراد والجماعات أن يتوقعوا و/ أو يطالبوا بسلوك معين أو منافع معينة من الحكومات. وثمة مجموعة من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وغيرها من الصكوك التي تعطي شكلاً قانونياً لحقوق الإنسان.^٢

الاعتقال (أثناء النزاع المسلح):

هو حرمان شخص من الحرية بموجب مبادرة أو بأمر من السلطة التنفيذية وليس القضاء -من دون توجيه تهمة جنائية ضدّ المعتقل. ويُعتبر الاعتقال تدبيراً استثنائياً من السيطرة يمكن أن ينقذ لأسباب أمنية ملحة في النزاع المسلح. ولا ينبغي استخدام الاحتجاز بدلاً من الملاحقة الجنائية في الحالات الفردية عندما تكون الإجراءات الجنائية ممكنة في الواقع. وينبغي الإفراج عن المعتقلين المدنيين فور تلاشي أسباب احتجازهم. راجع أيضاً الاحتجاز/ الحرمان من الحرية.

التشريع:

يستخدم مصطلح «التشريعات» في هذه الأداة للإشارة إلى أي قانون أو تنظيم أو قاعدة أو نص أو أي صك آخر يتمتع بقوة القانون أو بأي طابع ملزم في السياقات المحلية.

المرتزقة:

في القانون الإنساني الدولي، يُعرف المرتزق بأنه شخص: (١) يجري جنيداً خصيصاً للقتال في نزاع مسلح؛ (٢) وهو في الواقع يشارك مباشرة في الأعمال العدائية؛ (٣) وتقوده بشكلٍ أساسي الرغبة في تحقيق مكاسب خاصة؛ (٤) وليس من أعضاء أي حزب منخرط في النزاع ولا مقيم في منطقة يسيطر عليها أحد أطراف النزاع؛ (٥) وليس فرداً في القوات المسلحة التابعة لأي طرف في النزاع؛ (٦) ولم ترسله دولة ليست طرفاً في النزاع المسلح لتأدية مهمة رسمية كفرد في قواتها المسلحة. وعادة ما يستثنى هذا التعريف معظم أفراد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

الشركة العسكرية والأمنية الخاصة (PMSC):

تشمل «الشركات العسكرية والأمنية الخاصة» كلّ الشركات التي تقدّم خدمات عسكرية أو أمنية أو كليهما. بصرف النظر عن الطريقة التي تعرّف بها عن نفسها، ومن الأمثلة على الخدمات العسكرية التي يمكن أن تقدّمها الشركات

(على سبيل المثال لا الحصر): الدعم المادي والتقني للقوات المسلحة، والتخطيط الاستراتيجي، والاستخبارات، والتحقيق، والأنشطة التدريبية ذات الآثار العسكرية، والمراقبة بالأقمار الصناعية، أو غيرها من الأنشطة ذات الصلة. ويمكن أن تشمل الأنشطة الأمنية (على سبيل المثال لا الحصر) حراسة وحماية الأشخاص، والأعيان (سواء كانوا مسلّحين أم لا) وأي نوع من الأنشطة التدريبية مع تطبيق خاصّ بالأمن. وبما أن هذه الأنشطة لا تصنّف بسهولة وغالبًا ما تتداخل، يُستخدم مصطلح «الشركة العسكرية والأمنية الخاصة» في كلّ الأداة التوجيهية لتجنّب الفصل القاطع بين الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. وعلاوة على ذلك، يُستخدم هذا المصطلح أيضًا لأهداف عملية حيث أن الأحكام الموصى بها للمشرعين تنطبق على كامل نطاق مجال الأمن، كما تنطبق بالتساوي على تنظيم الشركات الدولية الكبيرة وكذلك الشركات المحلية الصغيرة.

شركة أمنية خاصة (PSC):

راجع الشركة العسكرية والأمنية الخاصة (PMSC). تنظّم بعض الدول والمنظمات الدولية هذا القطاع من خلال استشارة الشركات الأمنية الخاصة من دون الرجوع إلى الشركات التي تقدّم خدمات عسكرية. ولدى دول أخرى أنظمة تفصل بين الشركات العسكرية والأمنية الخاصة والشركات الأمنية الخاصة. وعند الاستشهاد بالتشريعات التي تشير إلى «الشركات الأمنية الخاصة» في هذه الأداة التوجيهية، يُستخدم المصطلح كما هو مذكور. إلا أنه بشكلٍ عام، تستخدم الأداة التوجيهية مصطلح «الشركات العسكرية والأمنية الخاصة» الذي يشمل مفهوم «الشركات الأمنية الخاصة» كشركات تقدّم خدمات الأمن أو الخدمات العسكرية أو كليهما. بصرف النظر عن كيفية تعريف الشركات عن نفسها (راجع أعلاه).

التسجيل:

غالبًا ما يتمّ إدراج التسجيل في عملية التصريح/ الترخيص، ولكن يمكن أيضًا تناوله بشكل مستقل، إما قبل عملية التصريح/ الترخيص أو بالتوازي معها أو بعدها، ويُشير التسجيل إلى التسجيل الرسمي والإلزامي للشركة وإيراد تفاصيلها في سجل تحتفظ به إحدى الهيئات العامة.

دولة الإقليم:

الدولة التي تعمل فيها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

وثيقة مونترو بشأن الالتزامات القانونية الدولية والممارسات الجيدة للدول ذات الصلة بعمليات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أثناء النزاع المسلح (MD):

اعتمدت ١٧ دولة وثيقة مونترو في العام ٢٠٠٨، وهي نتيجة مبادرة مشتركة أطلقتها سويسرا واللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC). وهي الوثيقة الأولى التي تتسم بأهمية دولية لإعادة تأكيد الالتزامات القائمة للدول بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. في ما يتعلق بأنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، ومن دون تبني موقف بشأن شرعية الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، تشير وثيقة مونترو إلى الالتزامات القانونية الدولية القائمة وتقدّم مجموعة من الممارسات الجيدة لتوجيه الدول نحو اتخاذ تدابير وطنية لتنفيذ التزاماتها. وهي ليست معاهدة ملزمة قانونيًا ولا تُنشئ التزامات قانونية جديدة.

استخدام القوة:

يُفهم استخدام القوة عمومًا على أنه أي إكراه جسدي بدوًا من التكبيل باليد أو باستخدام جهاز مكبّل إلى استخدام الأسلحة النارية أو غير النارية. ويُعتبر استخدام القوة تقليديًا من صلاحيات القوات الحكومية (أي الشرطة أو الجيش). على الصعيدين المحلي والدولي.

مقدمة

١. أهداف هذه الأداة التوجيهية

منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين، يشهد العالم تحولاً في الطريقة التي توفّر فيها الجهات الحكومية الفاعلة الأمن. ومن أجل تنفيذ عديد من مهام الأمن العام التقليدية، يتمّ التعاقد مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على كلّ من الصعيدين المحلي والدولي. حيث يساهم ازدياد وجود الشركات الخاصة في النزاعات المسلحة في انخراطها في العمليات العسكرية. وقد خلق هذا التحوّل صناعةً تقدّر قيمتها بحوالي ٢٤٤ مليار دولار أمريكي سنويًا.^٤

وتشير التوجهات الأخيرة إلى أنّ اللجوء إلى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة يتزايد مع لجوء الدول والأطراف الفاعلة في قطاع الأعمال والمنظمات الأخرى (بما في ذلك المنظمات الإنسانية) إلى الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة. وتعمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة اليوم في مجموعة متنوعة من السياقات. إذ من الممكن أن توفّر الأمن في بلدان أخرى أو في مناطق النزاع أو في مناطق لا نزاع فيها لكن معقدة و/ أو معرضة لمخاطر كبيرة. ولكن مع استمرار الاستعانة بمصادر خارجية لخدمات الأمن واللوجستيات (مثل نقل السجناء، وحماية الأشخاص، وحراسة السلع والممتلكات أو مراقبتها، والتحويلات النقدية، وحراسة منشآت النفط والغاز أو منشآت التعدين، وخدمات الأمن خلال الفعاليات، ومراقبة المجرمين أو تأمين الحماية الشخصية). يتزايد عملها أيضًا على المستوى المحلي.

وعلاوةً على ذلك، حصدت بعض الشركات العسكرية والأمنية الخاصة اهتمامًا دوليًا متزايدًا بسبب مزاعم سوء السلوك أو انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي من الشركة أو الأفراد العاملين فيها. وفي كل هذه الظروف، ثمة احتمال أن تميل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة إلى إساءة السلوك وبالتالي تتسبب في آثار سلبية جسيمة على حقوق الإنسان. وعلاوةً على ذلك، تفتقر دول كثيرة على الصعيد الوطني إلى أطر قانونية وطنية مناسبة لمعالجة مثل هذه المسائل. وتظهر حاجة ماسة إلى تحسين الأطر التنظيمية الوطنية لضمان قيام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بتعزيز ثقافة حقوق الإنسان الداخلية، وفي نهاية المطاف احترام مبادئ حقوق الإنسان.

إنّ الهدف من هذه الأداة التوجيهية بسيط وينقسم إلى هدفين رئيسيين:

- التوعية حول التشريعات والسياسات الوطنية والممارسات الفضلى القائمة حاليًا؛
- توفير التوجيه لأعضاء البرلمان لتطوير أو تحديث التشريعات الوطنية المتعلقة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة. بما يتماشى مع الالتزامات القانونية الدولية ومراعاة الممارسات الجيدة.

٢. خلفية

استجابةً للمخاوف المتزايدة المتعلقة بعدم تنظيم قطاع الأمن الخاص. أطلقت سويسرا واللجنة الدولية للصليب الأحمر في العام ٢٠٠٦ عملية دولية لإنشاء وثيقة مونترو. وتشير وثيقة مونترو إلى الالتزامات القانونية الدولية القائمة للدول في ما يتعلق بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة في حالات النزاع المسلح. وعلاوة على ذلك، حدّد الوثيقة الممارسات الجيدة المصمّمة لمساعدة الدول على اتخاذ تدابير وطنية لتنفيذ هذه الالتزامات وتشجّع المشرّعين الوطنيين وصانعي السياسات على مراجعة ما إذا كانت ترتيباتهم المحلية المخصّصة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة تتوافق مع الالتزامات الدولية والممارسات الفضلى في هذا المجال. وتعتمد هذه الأداة التوجيهية بشكل كبير على توجيهات وثيقة مونترو وعلى أطر دولية رائدة أخرى. وحدّد التحديات التي تواجهها الدول في مجال تنظيم أنشطة الشركات الأمنية الخاصة بشكل كافٍ. مقترحةً أن ينظر أعضاء البرلمان والمشرعون في سنّ التشريعات في هذا المجال على المستوى الوطني. وتقدّم هذه الأداة التوجيهية مخططاً للمشرّعين لوضع السياسات والقوانين التي تتماشى مع الممارسات الجيدة المعترف بها دولياً.

٣. لِمَ أُعدّت هذه الأداة التوجيهية؟

أعدّت هذه الأداة التوجيهية إلى أعضاء البرلمان وصانعي القوانين والسياسات الذين يتولّون وضع قوانين جديدة أو تحديث القوانين القائمة حول التنظيم الوطني للقطاع العسكري والأمني الخاص. يمكن أن تشكّل هذه الأداة أيضاً دليلاً مرجعياً للشركات التي تتطلّع إلى تحسين ممارسات الشراء الخاصة بها على أساس الالتزامات الدولية القائمة واستخدام الممارسات الجيدة المعترف بها دولياً. ويمكن أن تكون الأمثلة الحية للممارسات الجيدة الوطنية المقدمة في هذه الأداة مفيدة أيضاً لرفع مستوى الوعي في أوساط المجتمع المدني الذي يقوم بمراقبة أنشطة الشركات والإشراف عليها. للمساعدة على تحقيق فهم أفضل لمعايير العمليات الأخلاقية للشركات العسكرية والأمنية الخاصة في هذا المجال.

٤. لماذا تتسم هذه الأداة بأهمية بالنسبة إلى أعضاء البرلمان والمشرّعين؟

يضطلع أعضاء البرلمان والمشرعون بمهمّة الحرص على إرساء الرقابة الديمقراطية والحفاظ عليها لتحقيق الشفافية والمساءلة في هذا القطاع الأمني المزدهر. وتلتزم الدول بضمان عدم انتهاك الأطراف الأمنية الفاعلة، بما في ذلك الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، لحقوق الإنسان الأساسية أو ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان أثناء عملها. أمّا نقطة الانطلاق الأساسية لكلّ الدول لضمان أن تخضع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة للمساءلة حول أنشطتها، فهي وضع إطار تشريعي وطني فعّال وتنفيذه. وتهدف هذه الأداة إلى مساعدة أعضاء البرلمان والمشرّعين على وضع قوانين وطنية أو تحديث تلك القائمة بما يتماشى مع الالتزامات الدولية والممارسات الجيدة.

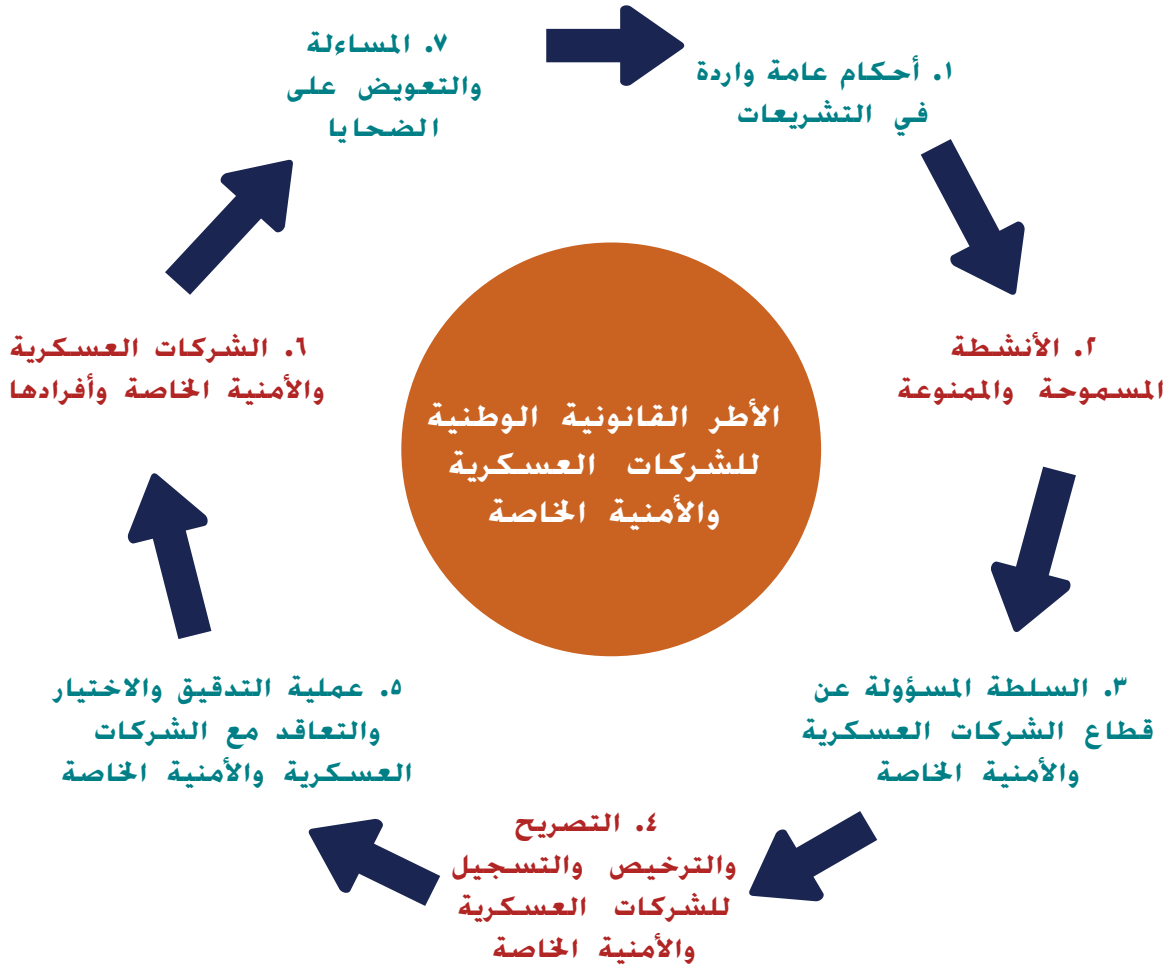
٥. ما هي أبرز التحديات التي تواجه تنظيم قطاع الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة؟

مع استمرار تغيّر المشهد الأمني على نطاق عالمي. تبدّلت أيضاً متطلبات التنظيم الفعّال. وي طرح ذلك تساؤلات لدى الدول. بما في ذلك: أي نوع من المهام العسكرية أو الأمنية ينبغي تكليف الشركات الخاصة بها؟ كيف تراقب الدولة أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وكيف تستجيب الدول لانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ترتكبها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة عندما تحدث؟ من ينبغي أن يراقب الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وموظفيها؟ كيف تتعامل الدول مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة عندما تحدث انتهاكات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني. وما هي آليات التعويض الفعّالة التي يتم تطويرها لمساعدة الضحايا؟

بالإضافة إلى ذلك، إن معظم القوانين الوطنية لا تضمن بشكل كافٍ أن تظل التشريعات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة المؤسّسة أو المسجلة في البلد لكن العاملة في الخارج، ونظرًا إلى أنّ عمليات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة العابرة للحدود آخذة في الارتفاع، فإن غياب الوضوح في ما يتعلق بإمكانية تطبيق التشريعات الوطنية على الأنشطة الأجنبية للشركات العسكرية والأمنية الخاصة يمكن أن يخلق فراغات في المساءلة، ويمكن أن يزداد ذلك تعقيدًا عندما يُطلب من الشركات تنفيذ مهام في حالات النزاع المسلّح، ما يزيد احتمال انخراط أفرادها في الأعمال العدائية بشكل مباشر. ومن شأن القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلاً عن عدد كبير من القوانين والقواعد والمعايير الفعالة، توجيه الدول لدى مواجهتها هذه المسائل الصعبة، غير أنّ القوانين الوطنية القائمة لا تكون واضحة دائمًا بشأن كيفية انطباق التزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان الدولية على عمليات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وتجدر الإشارة إلى أنّه يمكن أن يساهم ذلك في زيادة مخاطر انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، لا سيّما عندما تحول القدرة المحدودة أو غيرها من العقوبات دون مساءلة الشركات.

٦. كيفية استخدام هذه الأداة التوجيهية

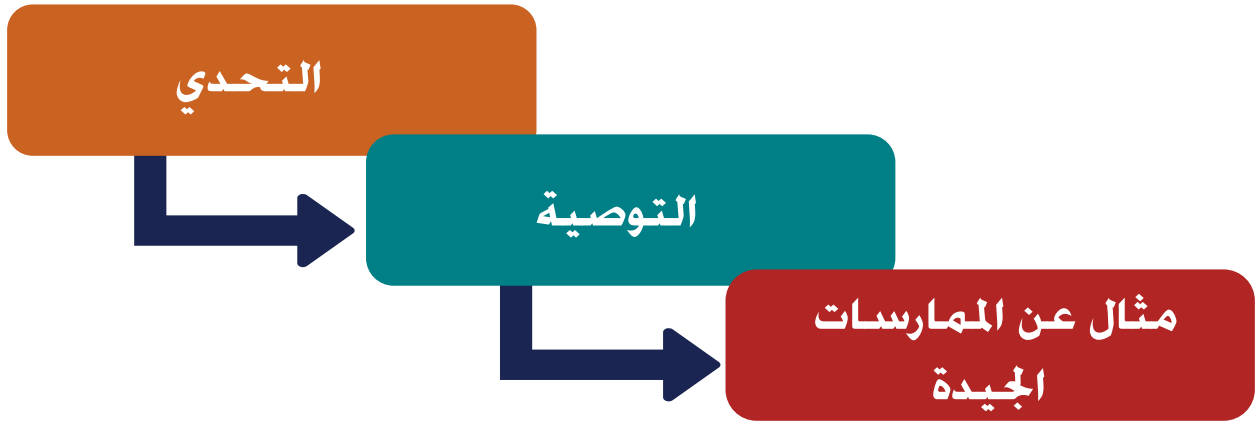
تتألف هذه الأداة التوجيهية من ٧ فصول منفصلة تتطرق إلى التحديات الرئيسية التي يواجهها أعضاء البرلمان والمشرعون في مجال تنظيم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وتقدّم محتوى يمكن للمشرعين إدراجه في الأطر التشريعية الوطنية، ويهدف ذلك إلى الحرص على أن تكون التشريعات شاملة وتعكس الممارسة الدولية الجيدة، وتقسّم هذه الفصول على الشكل الآتي:



تجمع هذه الأداة التحديات المشتركة التي يمكن أن تنشأ عندما تبدأ الدولة في تطوير الأطر التشريعية بهدف تقديم المشورة لأعضاء البرلمان والمشرعين. ويتمّ بعدها تحليل هذه التحديات بالتفصيل، ويتبع التحليل توصيات ملموسة وأمثلة حول الممارسات الجيدة. لا يهدف تقديم الممارسات الجيدة إلى تنفيذها بالضرورة ويرجع إلى مستخدم الأداة تقييم ما إذا كانت قابلة للتنفيذ ومناسبة للسياق المحلي والوضع المحدد.

ثمة طريقتان لاستخدام هذه الأداة:

1. إذا كان أعضاء البرلمان والمشرعون يبحثون في تطوير قانون شامل جديد، يُنصحون بالانتقال بالترتيب من الفصل الأول إلى السابع لمساعدتهم في عملية الصياغة.
2. في حال تحديث تشريعات وطنية أو في حال التطرق إلى مسائل محددة، يمكن لمستخدمي الأداة أن ينظروا إلى قائمة التحديات ويحددوا التحديات الخاصة التي تحتاج إلى معالجة ويستعينوا بالفصول ذات الصلة. راجع أدناه القائمة الكاملة للتحديات.



قائمة التحديات

٩

١. الأحكام العامة الواردة في التشريعات

- التحدي ١-١ غالبًا ما يفتقر الهدف المذكور للتشريعات المنظمة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة إلى اشتراط واضح يقضي باحترام الشركات وموظفيها لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني .. ١٠
- التحدي ٢-١ يؤدي التحديد غير الواضح أو غير الملائم لتطبيق التشريعات خارج النطاق الإقليمي إلى نقص في المساءلة على أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الخارج .. ١١
- التحدي ٣-١ يمكن أن يؤدي غياب تعريف مقبول عالميًا للشركات العسكرية والأمنية الخاصة إلى تعقيد اعتماد أي تشريعات .. ١٢

١٥

٢. الأنشطة المسموحة والممنوعة

- التحدي ١-٢ يمكن لتعريفات أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الدقيقة للغاية أو المبهمة إلى حد كبير أن تقوّض فعالية التشريعات .. ١٦
- التحدي ٢-٢ غالبًا ما تكون مسؤولية الدول لتعزيز التزاماتها ومسؤولياتها بموجب القانون الدولي غير واضحة في التشريعات. تتحمل الدول هذه المسؤولية ويمكن أن تتحمل في بعض الحالات مسؤولية الانتهاكات التي تقوم بها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أو موظفوها .. ١٨
- التحدي ٣-٢ في حالات النزاع المسلح، يصعب تحديد الفرق بين مشاركة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بشكل مباشر في العمليات العدائية وفي غيرها من الأنشطة. فقد تصل بعض الخدمات التي تقدمها هذه الشركات إلى مستوى مشاركة موظفيها بالأعمال العدائية، ما يشكل انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني أو القانون المحلي .. ١٩
- التحدي ٤-٢ الفرق بين المرتزقة وأفراد عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ليس مفهومًا دائمًا .. ٢٠
- التحدي ٥-٢ في بعض الحالات، يكون الفرق بين وظائف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ووظائف الشرطة و/ أو القوات المسلحة مبهمًا ويمكن أن يوّد خلطًا حول تقسيم الأدوار والمسؤوليات، مما قد يؤدي إلى الاستخدام غير الملائم للقوة التفسيرية من قبل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة .. ٢١

٣. السلطة المسؤولة عن قطاع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

- التحدي ١-٣ غالبًا ما تكون آليات الرصد ضعيفة أو لا تُطبَّق بطريقة منهجية أو حتى غير متوافرة. ٢٥
- التحدي ٢-٣ يقوِّض غياب سلطة تنظيمية وطنية خاصة الامتثال بالقوانين ذات الصلة. ٢٧
- التحدي ٣-٣ لا تملك الدول دائمة القدرة والموارد للقيام بالأنشطة التي لا تنفك تزداد تعقيدًا والتي تعتبر ضروريةً لتنظيم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ورصدها بشكلٍ فعال. ٢٧
- التحدي ٤-٣ في حال وجود السلطة المُشار إليها، لا يتمتع موظفوها بالمهارات الملائمة والتدريب و/ أو الموارد لتأدية مهامهم بشكلٍ فعال. ٢٧

٤. التصريح والترخيص والتسجيل للشركات العسكرية والأمنية الخاصة

- التحدي ١-٤ تعتبر الرقابة الفعالة على الشركات العسكرية والأمنية مهمةً معقّدةً ينبغي أن تحظى بدعم من نظام شامل يبدأ بإلزام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الحصول على تصريح/ ترخيص. ٣١
- التحدي ٢-٤ يمكن أن تؤدي المعايير غير الواضحة و/ أو المتدنّية جدًّا لمنح الشركات العسكرية والأمنية الخاصة التصاريح/ التراخيص إلى انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ٣٢
- التحدي ٣-٤ قد يتسبب غياب الشروط الواضحة لتجديد التصريح/ الترخيص أو تعليقه أو رفضه بغياب المساءلة. ٣٤
- التحدي ٤-٤ يهدد غياب سجلٍّ مركزي شامل يتضمّن كامل السجلات المتعلقة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة وأفرادها شفافية القطاع ويعيق الرصد والرقابة الفعالين. ٣٥

٥. التدقيق في الشركات العسكرية والأمنية الخاصّة، واختيارها والتعاقد معها

- التحدي ١-٥ عندما تتعاقد الدول مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على خدمات معيّنة، غالبًا ما تغيب العملية المنهجية للتدقيق والاختيار والتعاقد، وفي حال القيام بهذه العملية، قد تكون المقاييس والمعايير غير مناسبة. ٣٩
- التحدي ٢-٥ قد يؤدي تعاقد شركة عسكرية وأمنية خاصة من الباطن على بعض أنشطتها إلى تفويض الرقابة الفعالة من الدولة. ٤١
- التحدي ٣-٥ غالبًا ما تفتقر العقود إلى بنود شاملة تتطلب الامتثال للقانون الدولي الإنساني ولمعايير حقوق الإنسان. ٤٢
- التحدي ٤-٥ يُحتمل ألا تُدرج العقوبات المتعلّقة بالإخلال بالعقد في العقود، وفي حال وُجِدَت، قد تكون العقوبات غير واضحة أو مطبّقة بطريقة غير مناسبة. ٤٣

٦. التزامات الشركات العسكرية والأمنية وموظفيها

٤٥

التحدي ١-٦

قد يفتقر مدراء الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وموظفوها إلى التدريب المناسب والمعرفة العملية في ما يتعلق بتطبيق القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان ٤٦

التحدي ٢-٦

قد يفتقر مدراء الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وموظفوها إلى المعرفة بثقافات المجتمعات المحلية التي يعملون فيها وتقاليدها وقيمها ٤٦

التحدي ٣-٦

قد لا تمتلك الشركات العسكرية والأمنية الخاصة دائمًا المعدات الملائمة أو قد تحمل أسلحة وأسلحة نارية غير مناسبة ٤٨

التحدي ٤-٦

قد لا يتلقى موظفو الشركات العسكرية والأمنية الخاصة دائمًا التدريب الملائم على الاستخدام الآمن والمناسب للأسلحة والأسلحة النارية التي يسمح لهم بحملها أثناء أداء واجباتهم ٤٨

التحدي ٥-٦

قد لا تحصل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة دائمًا على أسلحتها وأسلحتها النارية بطريقة مناسبة، أو قد لا تكون قادرة على تخزينها في ظروف تتوافق مع المعايير الأمنية الملائمة ٤٨

التحدي ٦-٦

إذا لم تؤمن شركة عسكرية وأمنية خاصة ظروف عمل آمنة وملائمة، يؤثر ذلك سلبًا على أداء موظفيها/ أفرادها ٥٠

التحدي ٧-٦

لا تعتمد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة دائمًا سياسات داخلية للشركة تعكس الالتزام بالمعايير الوطنية والقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان ٥٠

٥٢

٧. المساءلة والتعويض الفعال للضحايا

التحدي ١-٧

في الظروف المعقدة أو في حالات الحكم الضعيف، قد لا تخضع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة للمساءلة عن انتهاك القوانين والمعايير الوطنية، وقد لا توجد عقوبات على انتهاك القانون الدولي أو غالبًا ما لا يتم تنفيذها ٥٣

التحدي ٢-٧

قد لا تتوفر المسؤولية الجنائية وغير الجنائية على الشركات ٥٣

التحدي ٣-٧

قد يؤدي الطابع العابر للدول لبعض الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أو أنشطتها إلى ثغرات في المساءلة ٥٤

التحدي ٤-٧

قد يساهم نقص التعاون بين الدول في غياب مساءلة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي تعمل في الخارج ٥٥

التحدي ٥-٧

نادرًا ما تضع التشريعات الوطنية آليات تكفل التعويض الفعال للضحايا ٥٦

الأحكام العامة الواردة في التشريعات

ماذا يشمل هذا الفصل؟

يهدف هذا الفصل إلى دعم أعضاء البرلمان والمشرعين في إدراج أحكام عامة ضمن التشريعات توضّح ما يلي:

- الهدف من قانون الشركات العسكرية والأمنية الخاصة
- نطاق قانون الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وتطبيقه
- التعريفات الرئيسية المستخدمة في قانون الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

التحدي 1-1 غالبًا ما يفتقر الهدف المذكور للتشريعات المنظمة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة إلى اشتراط واضح يقضي باحترام الشركات وموظفيها لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

تشمل التشريعات موادًا تمهيدية تشكل فرصةً لشرح «سبب» الحاجة إلى التشريع الخاص في حين يمنح ما تبقى من القانون التوجيهات حول «كيفية» إتمام الغايات المذكورة. وتحدد هذه المبادئ الجامعة إطار التشريعات وينبغي صياغتها بعناية. وتفتقد التشريعات المتعلقة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة إلى التركيز الكافي على حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في المواد التمهيدية والمبادئ الجامعة. ولا تحدد أغلب تشريعات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة مبادئ عامة ماثلة أو تشير ببساطة إلى قوانين أخرى (الدستور في أغلب الأحيان) من دون ذكر محدد لاحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويوفر توضيح الغايات العامة للتشريعات فرصةً لوضع حماية حقوق الإنسان والمصلحة العامة. مقابل الفائدة التجارية. في صلب هدف التشريعات. بالإضافة إلى ذلك، تُعتبر الإشارة إلى قابلية تطبيق القانون الدولي الإنساني بشكل عام مسألةً مهمةً وتحديًا في حالة عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أثناء النزاعات المسلحة وحيث يمكن للموظفين أن ينفذوا أنشطة عسكرية قد تؤدي إلى مشاركتهم المباشرة في العمليات العدائية.

التوصيات

- ← الذكر صراحةً أنّ الغاية من القانون هو الشركات العسكرية والأمنية الخاصة و أن يحترم الشركة العسكرية والأمنية الخاصة القانون الدولي الإنساني.
- ← التكرار في مبادئ التشريعات التوجيهية أنّ الدولة تحتفظ بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي بدل الرجوع إلى تشريعات أخرى التي تشمل عمومًا هذه المبادئ؛

أمثلة عن الممارسات الجيدة

- يحدد مرسوم بيرو الجديد حول خدمات الأمن الخاصة احترام حقوق الإنسان والتكامل والتنسيق مع الشرطة وعدم التدخل في الأنشطة العسكرية والشفافية على أنها مبادئ واردة في القانون.¹
- تنص ديباجة القانون بشأن «منع أنشطة المرتزقة وتنظيم بعض الأنشطة في الدول التي تشهد نزاعًا مسلحًا» في جنوب أفريقيا² على أنّ التنظيم ضروري «لمصلحة تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها».
- تشير تشريعات السلفادور حول خدمات الأمن الخاصة في الديباجة إلى «اتفاقيات تشابولتيبيك للسلام» لعام 1992³ وتنص على ضرورة خضوع أنشطة الشركات الأمنية الخاصة لسيادة القانون واحترامها التام لحقوق الإنسان.⁴
- تنص ديباجة تشريعات غواتيمالا التي تُعنى بالوكالات الأمنية الخاصة على أنه يجب على التشريعات أن «تُفيد حقوق الإنسان وحقوق الأفراد والجماعة بالتمتع بالأمن». كما تصدر تعليمات لشركات الأمن الخاصة بأن تحترم الدستور والمعاهدات الدولية حول حقوق الإنسان وغيرها من التشريعات.⁵
- يُعتبر القانون السويسري الاتحادي بشأن خدمات الأمن الخاصة المقدمة في الخارج من بين التشريعات القليلة التي تشمل القانون الدولي الإنساني صراحةً ضمن أهدافها. فمن بين أهداف هذا القانون أن يساهم في الامتثال للقانون الدولي وتحديًا لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.⁶

التحدي ٢-١ يؤدي التحديد غير الواضح أو غير الملائم لتطبيق التشريعات خارج النطاق الإقليمي إلى نقص في المساءلة على أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الخارج.

لدى تحديد نطاق تشريعات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، غالبًا ما يتم إغفال موضوع تطبيق التشريعات خارج النطاق المحلي أو صياغته على نحو غير كافٍ. يمكن لهذا النقص في الوضوح حول تنفيذ التشريعات المتصلة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة العاملة في الخارج وموظفيها أن يؤدي إلى فراغ من حيث المساءلة.^{١١} اعتمد عدد كبير من الدول تشريعات شاملة حول الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بما فيها قواعد مفصلة حول استخدام القوة والأسلحة غير أنها تبقى أساسًا مستهدفة للشركات الأمنية الخاصة المحلية. ويكون تنفيذ القانون الدولي أقل وضوحًا عندما تعمل الشركات في الخارج. فعلى سبيل المثال، تملك دول المنشأ قوانين تُطبّق على الشركات القائمة على أراضيها غير أن هذه القوانين غالبًا ما تكون مُبهمةً من حيث عمليات تلك الشركة في الخارج. في الواقع، تشكل هذه النقطة مشكلة لكل الدول كون الشركات العسكرية والأمنية الخاصة قد تكون مسجلة في دولة ما (دولة المنشأ) ومتعاقدة مع دولة أخرى (الدولة المتعاقدة) لتأدية أنشطة في دولة ثالثة (دولة الإقليم). نتيجة لذلك، يكتسي تنفيذ التشريعات خارج النطاق الإقليمي أهمية خاصة بالنسبة لدول المنشأ بغية محاسبة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة العاملة في نزاع مسلح حيث قد تكون سيادة القانون ضعيفة والسكان المحليون.

التوصيات

- ← ينبغي أن تحد التشريعات المتصلة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة أن عمليات هذه الأخيرة تخضع لسلطتها القضائية، أو
- ← يتوجب على الدول أن تعتمد تشريعات خاصة متعلقة بأنشطة الشركات العسكرية والأمنية في الخارج.

أمثلة عن الممارسات الجيدة

- تركز التشريعات حول الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في جنوب أفريقيا على تقديم الخدمات الأمنية على المستويين الداخلي والخارجي. أي عمل صادر عن شركة عسكرية وأمنية خاصة يعدّ جريمةً بموجب تشريعات قطاع الشركات الأمنية الخاصة والذي ترتكبه «أي شركة أمنية مسجلة أو ملزمة بالتسجيل» خارج الأراضي الوطنية يعتبر وكأنه ارتكب ضمن أراضي جنوب أفريقيا.^{١٢} وحدد هذه التشريعات أيضًا كيفية تحديد المحكمة الخولة بالنظر في الجرائم بموجب الحكم الوارد في هذا التشريع.^{١٤}
- حطّرت الهند أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الخارج ما لم تحصل على الإذن المسبق من السلطة المنظمة التي يتعيّن عليها استشارة الحكومة المركزية.^{١٥}
- تعتبر هندوراس من بين دول أمريكا اللاتينية القليلة التي تطرقت إلى الأنشطة خارج حدود الدولة: حطّرت تشريعاتها تدريب عمال محليين أو أجانب على توفير خدمات الأمن الخاصة في الخارج.^{١٦}
- دخل القانون الاتحادي السويسري بشأن خدمات الأمن الخاصة المقدمة في الخارج حيّز التنفيذ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وهو ينطبق على الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يقدمون خدمات الأمن الخاصة في الخارج أو ذوي صلة بخدمات الأمن الخاصة المقدمة في الخارج. كما ينطبق هذا القانون على الذين ينشئون شركات عسكرية وأمنية خاصة في سويسرا ويشغلونها ويديرونها والذين يشرفون على شركات مماثلة من سويسرا.^{١٧}

التحدي 1-3 يمكن أن يؤدي غياب تعريف مقبول عالميًا للشركات العسكرية والأمنية الخاصة إلى تعقيد اعتماد أي تشريعات.

لا يحظى عدد كبير من المفاهيم الأساسية المتعلقة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة، بما فيها مصطلح «الشركات العسكرية والأمنية الخاصة» بحد ذاته، بتعريف مقبول عالميًا. مع العلم أنّ عددًا كبيرًا من الوثائق الدولية على غرار وثيقة مونترال ومدونة السلوك الدولية لشركات خدمات الأمن الخاصة أو مسودة الاتفاقية التي أعدها فريق العمل المعني بالمرتزقة¹⁸ تقترح تعريفات، إلا أنها غير متسقة في ما بينها.¹⁹ من الضروري بالنسبة إلى الدول أن تولي عناية خاصة لكيفية تعريف المصطلحات الأساسية لدى صياغة القوانين المحلية حول الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

يجب ألا يكون تعريف «الشركة العسكرية والأمنية الخاصة» مبهمًا للغاية أو دقيقًا للغاية. كون التعريف المفرط الإبهام يفتح المجال للتفسيرات وقد يصعب إنفاذه. في حين أنّ التعريف البالغ الدقة قد لا يأخذ في الاعتبار التطورات السريعة التغيير في القطاع، فيصبح بالتالي باليًا وغير فعال في تنظيم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. وهناك عدد من الدول التي لا تُدرج الأنشطة «العسكرية» ضمن إطارها التنظيمي وتشير إلى الشركات الأمنية الخاصة فحسب، غير أنّ عددًا كبيرًا من الدول والمنظمات الدولية تتعاقد على خدمات يمكن اعتبارها، بحسب الظروف، أقرب إلى الخدمات العسكرية على غرار الدعم اللوجستي والتدريب.²⁰ كما تعتمد الدول التي تشكو من قلة الموارد على توظيف عدد متزايد من المقاتلين ليكملوا القوات المسلحة الوطنية في مجال صيانة الأسلحة مثلًا.²¹ وليس المهم الاسم الذي تطلقه الشركة على نفسها (أمنية أو عسكرية)، بل الأنشطة التي تقوم بها.

التوصيات

- ← ينبغي أن تعتمد التشريعات والسياسات تعريفًا شاملاً للشركات العسكرية والأمنية الخاصة كما هو منصوص عليه في وثيقة مونترال، ويشمل هذا التعريف الشركات التي تقدم خدمات عسكرية أو أمنية أو الاثنين معًا.
- ← ينبغي أن يوضّح التعريف المعتمد معنى الأنشطة الأوسع، فعلى سبيل المثال، يعتبر كل من «الدعم اللوجستي» أو «التدريب» مصطلحات فضفاضة وينبغي أن يكون القانون واضحًا فيما تنطوي عليه.
- ← يجب أن تكون التعريفات واضحة ومتناسقة مع باقي نص القانون.

لمحة مقارنة حول التعريفات التي تعتمدها الصكوك الدولية:

شركة عسكرية وأمنية خاصة أو شركة أمنية خاصة	
وثيقة موننترو	"الشركات العسكرية والأمنية الخاصة" هي كيانات تجارية خاصة تقدم خدمات عسكرية و/ أو أمنية. بصرف النظر عن الطريقة التي تصف بها نفسها.
مدونة السلوك الدولية للشركات الأمنية الخاصة	الشركات الأمنية الخاصة والجهات الخاصة المقدمة للخدمات الأمنية: (تدعى مجتمعة الشركات الأمنية الخاصة): كل شركة ينطبق عليها التعريف الوارد في هذه المدونة وتشمل أنشطتها التجارية تقديم الخدمات الأمنية. لحسابها الخاص أو لحساب طرف ثالث. أيًا كان الشكل الذي تأخذه الشركة ذاتها.
مسودة الاتفاقية التي أعدها فريق العمل المعني بالمرتزقة (غير نهائية)	الشركات العسكرية و/ أو الأمنية الخاصة: تشير إلى كيان يوفّر خدمات أمنية و/ أو عسكرية على أساس تعويضي من خلال أشخاص طبيعيين و/أو كيانات قانونية.
خدمات عسكرية و/ أو أمنية	
وثيقة موننترو	تشمل الخدمات العسكرية والأمنية. بوجه خاص. توفير الحراسة والحماية المسلحتين للأشخاص والممتلكات مثل القوافل والمباني والأماكن الأخرى؛ وصيانة نظم الأسلحة وتشغيلها؛ واحتجاز السجناء؛ وتقديم المشورة أو التدريب للقوات المحلية ولوظفي الأمن.
مدونة السلوك الدولية للشركات الأمنية الخاصة	الخدمات الأمنية: حراسة وحماية الأشخاص والأشياء (القوافل والتجهيزات وبعض المواقع والمباني والأماكن المسلحة أو غير المسلحة) أو أي نشاط يقتضي من موظفي الشركة حمل أو استخدام السلاح عند الاضطلاع بمهامهم.
مسودة الاتفاقية التي أعدها فريق العمل المعني بالمرتزقة (غير نهائية)	الخدمات العسكرية: تشير إلى الخدمات المتخصصة المتعلقة بالأعمال العسكرية بما في ذلك التخطيط الإستراتيجي والخبرات والتحقيقات والاستخبارات أرضاً وبحراً وجوًا والعمليات الجوية مهما كان نوعها والمراقبة عبر الأقمار الصناعية وأي نوع من أنواع نقل المعرفة للتطبيقات العسكرية وتقديم الدعم من حيث المواد والدعم الفني للقوات المسلحة وغيرها من الأنشطة ذات الصلة.
	الخدمات الأمنية: تشير إلى الحراسة والحماية المسلحة للأبنية والمنشآت والممتلكات والأشخاص ونقل المعرفة مهما كان نوعها لتطبيقات الأمن والممارسات الشرطية وتطوير إجراءات أمن المعلومات وتنفيذها وغيرها من الأنشطة ذات الصلة.

الأنشطة المسموحة والممنوعة

ماذا يشمل هذا الفصل؟

يهدف هذا الفصل إلى دعم أعضاء البرلمان والمشرعين للحرص على ألا تقوم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بأنشطة من شأنها أن تُفضي إلى مشاركة موظفيها بشكل مباشر في العمليات العدائية، بالإضافة إلى ذلك، من المهم ألا تتدخل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بالدور المحوري الذي يؤديه الجهاز الأمني التابع للدولة، ويدعم هذا القسم تحديداً أعضاء البرلمان والمشرعين ليأخذوا في عين الاعتبار المسائل الآتية لدى صياغة تشريعاتهم:

- أنواع الأنشطة التي وحدها القوات التابعة للدولة مخوَّلة القيام بها.
- الحالات التي تعتبر فيها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة منخرطة بشكل مباشر في العمليات العدائية.

التحدي ٢-١ يمكن لتعريفات أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الدقيقة للغاية أو المبهمة إلى حد كبير أن تقوّض فعالية التشريعات.

قد يصعب تحديد قائمة بالخدمات المسموح بها لدى صياغة التشريعات الخاصة بالقطاع العسكري والأمني الخاص نظراً للنطاق الواسع للأنشطة التي يمكن لشركات من هذا النوع أن تؤديها والحاجة إلى التمييز بين مختلف السياقات (مثلاً النزاعات المسلحة وفترات ما بعد النزاع المسلح). نتيجةً لذلك، وضع عدد كبير من الدول أحكاماً ضمن قوانينها الوطنية مبهمة للغاية في حين أنّ دولاً أخرى تميّزت بفرط الوصف. يمكن لتعريفات أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة المسموح بها والممنوعة المبهمة للغاية أن تؤدي إلى تفسير أو تطبيق غير متسق. ومن ناحية أخرى، إن التعريف المفرط الدقة لأنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة المسموح بها والممنوعة ينطوي على خطر الجمود الزائد، ما يجعلها بالية. كون احتياجات الدولة الأمنية تتغير وسوق الشركات العسكرية والأمنية يتطور.^{١١} يوجب القانون الدولي الإنساني الدول ألا تتعاقد مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي تقوم بأنشطة يحصرها هذا القانون لوكلاء الدولة وهيئاتها، وتشمل هذه الأنشطة حمل مسؤوليات عسكرية أسرى الحرب أو مراكز احتجاز المدنيين بموجب اتفاقيات جنيف.^{١٢}

واتبعت الدول نهجاً متعددة في التشريع لمواجهة هذا التحدي. فعلى سبيل المثال، حظرت الولايات المتحدة التعاقد على «وظائف حكومية بطبيعتها».^{١٣} وما من تعريف مقبول عالمياً لمعنى وظيفة «حكومية بطبيعتها». غير أنّ المصطلح عادةً ما يشير إلى الأنشطة التي تُعتبر مرتبطةً مباشرةً بالسيادة الوطنية أو المصلحة العامة. وتمّ تعريف هذا المصطلح في الولايات المتحدة في عددٍ كبير من الأحكام التنظيمية والقانونية والسياسية كما تم تفسيره في قرارات المحاكم.^{١٤} أما دول أخرى مثل فنلندا أو الدنمارك، فاخترت أن تقدم لائحة بالأنشطة المسموح بها والممنوعة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة. ويكمن التحدي بالنسبة إلى الدول في إيجاد التوازن الصحيح بين الكم المناسب من الدقة من جهة وترك مجالاً لاحتياجات التغيير في القطاع الأمني من جهة أخرى.

ومن الصعب تقديم حلّ واحد كـ «ممارسة فضلى» لأنّ التعريف الأنسب يعتمد بشكل كبير على احتياجات كلّ دولة ومتطلباتها والبيئات التي تعمل فيها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. وبهدف تحديد الأنشطة المسموحة والممنوعة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، ينبغي أن تسعى الدول للتحلّي عن نظرة عامة وفهم لهذا القطاع. مع مراعاة الخدمات التي تقدّمها الشركات الأمنية الخاصة حالياً وتلك التي من المحتمل أن تقدّمها. وينبغي على الدول أن تأخذ أيضاً في عين الاعتبار السياق الذي ستقدّم فيه هذه الخدمات قبل البت في الأنشطة التي يمكن أو لا يمكن الاستعانة بمصادر خارجية لتنفيذها. بالإضافة إلى حماية الأشخاص والأشياء، قد يشمل ذلك خدمات مثل إدارة المخاطر وتدريب قوات الأمن ومهام استشارية متعلقة بالمخاطر الأمنية. ويتعين على الدول أن تجري مناقشات على مستوى البرلمان والسياسة الوطنية على حدّ سواء لتحديد الخدمات التي ينبغي أن توفرها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. كما يجب أن تشارك الدول أيضاً في المناقشات حول هذا الموضوع على الصعيد الدولي. وعلاوةً على ذلك، يتعين على الدول، عند تحديدها للأنشطة المسموحة والممنوعة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، أن تحرص على الحدّ من احتمال مشاركة موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة مباشرة في الأعمال العدائية في سياق النزاعات المسلحة.^{١٥}

ملاحظة للقارئ: عند تحديد الأنشطة التي يمكن أن تضطلع بها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، من المفيد أيضاً مراجعة الفصل الثالث (أي التحدي ٣،٤: التدريب الفعّال للسلطات المعنية في ما يتعلق بالتزامات القانون الدولي) والفصل السابع (المساءلة والتعويض الفعال للضحايا).

التوصيات

- ← يجب عقد مشاورات شاملة مع مقدمي خدمات أمن لدولة ومثلي قطاع الأمن الخاص والجهات الأمنية الأخرى (مثل منظمات المجتمع المدني) واستناداً إلى هذه المشاورات، يجب أن تُحدّد التشريعات بدقة الخدمات والأنشطة التي يُسمح للشركات العسكرية والأمنية الخاصة بتقديمها وتلك التي لا يُسمح لها بتقديمها.
- ← يجب الحرص على الإبلاغ بشكل فعّال عن الأنشطة المسموحة والمنوعة بحيث تدرك الشركات العسكرية الخاصة ماهية الخدمات التي يمكنها تقديمها وتلك التي لا يمكنها تقديمها. مع إتاحة بعض المرونة لاستيعاب التغييرات في مجال الأمن الخاص.

أمثلة عن الممارسات الجيدة

- لا تسمح الإمارات العربية المتحدة لشركات الأمن الخاصة إلا بتقديم خدمات الأمن الوقائي وحظرها القيام بأعمال الضبطية القضائية المباشرة.^{٢٧}
- تفرض دول كثيرة، ولا سيّما في أمريكا اللاتينية، كقاعدة عامة في تشريعاتها، وجوب مساعدة الشركات الأمنية الخاصة للشرطة في ظروف معينة، فعلى سبيل المثال، تُلزم المكسيك أجهزة الأمن الخاصة بالتعاون مع السلطات في حالات الطوارئ أو الكوارث أو أي حالة أخرى بطلب من السلطة المختصة.^{٢٨} وتنصّ القوانين في كوبا على وجوب دعم شركات خدمات الأمن الخاصة لقوات الأمن العام بالإضافة إلى تنفيذ أوامرها المستقلة.^{٢٩}
- تتبّع المملكة المتحدة نهجاً آخر، فهي لا تحدد أي أنشطة مسموحة أو ممنوعة، بل تعتمد على إطار واسع النطاق للترخيص، محدّدة أنّ «الانخراط في أي سلوك يتطلب الحصول على رخصة يُعتبر مخالفة إلا بموجب هذه الرخصة».^{٣٠}
- جنوب أفريقيا هي واحدة من الدول القليلة التي تشير بشكل محدد في التشريعات إلى الأنشطة العسكرية، ففي قانون «حظر أنشطة المرتزقة وتنظيم أنشطة معينة في بلد يخوض نزاعاً مسلحاً»، تعرّف جنوب أفريقيا «المساعدة أو الخدمات» بأنها «أي شكل من أشكال المساعدة أو الخدمة أو النشاط العسكري أو المرتبط بالمجال العسكري»، ولكن أيضاً «أي شكل من المساعدة أو الخدمة المقدّمة إلى أحد الأطراف في نزاع مسلح عن طريق تقديم المشورة أو التدريب أو الموظفين أو الدعم المالي أو اللوجستي أو الاستخباري أو التشغيلي أو تعيين الموظفين أو الخدمات الطبية أو شبه الطبية أو شراء المعدات» و«الخدمات الأمنية».^{٣١}
- تضع تشريعات بيرو حول خدمات الأمن الخاصة «مبدأ عدم التدخل» كحدّ للأنشطة المسموح بها للشركات الأمنية الخاصة: يجب ألا تتداخل أنشطتها مع المهام التي يكلفها القانون للشرطة الوطنية أو القوات المسلحة، كما يجب أن تحترم الشركات الأمنية الخاصة «مبدأ التكامل والتنسيق»، وأن تحصر على أن يكون الأمن الخاص مكملاً لوظيفة الشرطة، وتساهم في الحفاظ على السلامة العامة، وتفرض تعاون الأمن الخاص مع الشرطة في الحالات التي يتأثر فيها الأمن العام.^{٣٢}

التحدي ٢-٢ غالبًا ما تكون مسؤولية الدول لتعزيز التزاماتها ومسؤولياتها بموجب القانون الدولي غير واضحة في التشريعات. تتحمل الدول هذه المسؤولية ويمكن أن تتحمل في بعض الحالات مسؤولية الانتهاكات التي تقوم بها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أو موظفوها.

عند تحديد الأنشطة المسموحة والمنوعة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، يجب أن تولي التشريعات اهتمامًا إضافيًا لحقيقة أنّ الدولة تحافظ دائمًا على التزاماتها ومسؤولياتها بموجب القانون الدولي. حتى وإن كانت تتعاقد مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لتنفيذ أنشطة معينة. ويعني ذلك أنه في بعض الحالات، يمكن أن تُسأل الدولة المتعاقدة عن سلوك الشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي تتعاقد معها، وبشكل مائل، يبقى الالتزام بضمان احترام القانون الدولي الإنساني قائمًا على عاتق الدولة. وتتسم مسؤوليات الدولة التي لا يجوز نقلها للغير بأهمية خاصة في حالات الاحتلال، إذ إنّ دولة الاحتلال ملزمة بمنع أي انتهاكات للقانون الدولي الإنساني ولحقوق الإنسان.

التوصيات

- ← يجب أن تكون مساءلة كلّ الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ومتعاقدتها من الباطن تجاه الدول المتعاقدة واضحة لكلّ الأطراف.
- ← عند تحديد الأنشطة المسموحة والمنوعة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، يجب إيلاء اهتمام خاص للخدمات التي يمكن أن تتسبب في مشاركة موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة المباشرة في حالات النزاع المسلح.

أمثلة عن الممارسات الجيدة

- يحظر القانون الاتحادي السويسري بشأن خدمات الأمن الخاصة المقدمة في الخارج توفير خدمات الأمن الخاصة من الشركات التي تقع ضمن نطاق تطبيق القانون.^{٣٣} إذا كان هناك احتمال كبير لاستخدامها لارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.^{٣٤} وكما سيرد في التحدي ٢،٣ أدناه، فإن سويسرا هي أيضًا واحدة من الدول النادرة التي تنظّم المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية للشركات العسكرية الخاصة بشكل واضح وصريح.
- بالإضافة إلى ذلك، ينصّ القانون الاتحادي السويسري بشأن خدمات الأمن الخاصة المقدمة في الخارج على أن التعاقد من الباطن لتنفيذ مهام الحماية محظور من دون الحصول على موافقة مسبقة من السلطة المتعاقدة. وفي حال تعاقد شركة من الباطن مع غيرها لتوفير خدمة أمن معينة، يجب أن تضمن مراعاة الشركة التي تقدّم الخدمة للقيّد الذي يخضع له الطرف المتعاقد.^{٣٥}

التحدي ٢-٣ في حالات النزاع المسلح، يصعب تحديد الفرق بين مشاركة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بشكل مباشر في العمليات العدائية وفي غيرها من الأنشطة. فقد تصل بعض الخدمات التي تقدمها هذه الشركات إلى مستوى مشاركة موظفيها بالأعمال العدائية، ما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني أو القانون المحلي.

في حالات النزاع المسلح، قد يكون من الصعب جداً وضع خط فاصل بين المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية وغيرها من الأنشطة، فعلى سبيل المثال، يؤدي تقديم خدمات الحماية للأفراد العسكريين أو الأهداف العسكرية الأخرى في سياق النزاع المسلح إلى مشاركة مباشرة في الأعمال العدائية، ومن ناحية أخرى، فإن حماية هؤلاء الأشخاص والأعيان من الجرائم أو العنف الذي لا علاقة له بالأعمال العدائية لا تُعتبر من الناحية الفنية بمثابة مشاركة مباشرة في الأعمال العدائية، ولكن من الصعب تمييزها عملياً.^{٣٦} وينبغي أخذ هذه المسائل في الاعتبار عند التعاقد مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، ويقع على عاتق الدول أن تبذل كل ما بوسعها لضمان احترام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك كل ما يتعلق بالقيود المفروضة على استخدام وسائل وأساليب الحرب، وفي بعض الحالات، يمكن أن تُسأل الدولة المتعاقدة عن انتهاكات القانون الدولي التي ترتكبها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أو موظفيها.

وعلاوة على ذلك، تمنع بعض التزامات القانون الدولي الإنساني الدول من التعاقد مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لتنفيذ أنشطة معينة، وكما ذكر آنفاً، يجب أن تبقى مسؤولية الإشراف على معسكرات أسرى الحرب وأماكن الاحتجاز المدنية مناهضة بالدولة، وفي حين أنه لا يزال من الممكن الاستعانة بمصادر خارجية لتنفيذ مهام إدارية معينة، فإنه من غير المشروع تحميل مسؤولية الإشراف ككل على المعسكر لشركة عسكرية وأمنية خاصة.

ما هي تداعيات مشاركة موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة مباشرة في الأعمال العدائية؟

ينجم عن مشاركة موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة مباشرة في الأعمال العدائية ضمن نزاع مسلح أم عدم مشاركتهم تداعيات مهمة على وضعهم وحقوقهم بموجب القانون الدولي الإنساني، في سياق نزاع مسلح، عادةً ما يُعتبر موظفو الشركات العسكرية والأمنية الخاصة من المدنيين، وبالتالي فإنهم يستفيدون من الحماية الممنوحة للمدنيين بموجب القانون الدولي الإنساني.^{٣٧} إلا أن القانون الدولي الإنساني ينص على أن المدنيين يفقدون حقهم في الحماية من الهجوم في حالة المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية وخلال المدة التي شاركوا فيها، ويمكن أن تشكل الأعمال الهجومية والدفاعية مشاركة مباشرة في الأعمال العدائية، ونتيجة لذلك، تؤدي إلى فقدان الحق في الحماية كمدنيين.^{٣٨}

التوصيات

- ← عند تحديد الأنشطة المسموحة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، يجب الاشتراط على أنه لا يمكن للشركات العسكرية والأمنية الخاصة توفير تلك الخدمات التي يطلب القانون الدولي الإنساني من الدول وحدها أن توفرها.
- ← عند التعاقد مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، يجب الأخذ في عين الاعتبار ما إذا كانت خدمة معينة يمكن أن تتسبب في مشاركة أفراد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة مباشرة في الأعمال العدائية، والنظر في ما إذا كان اللجوء إلى الشركات الخاصة مناسب في هذه الحالة.

أمثلة عن الممارسات الجيدة

- تحظر تشريعات جنوب أفريقيا مشاركة مواطنيها في النزاعات المسلحة في الدول الأجنبية.^{٣٩}
- لا تتناول معظم التشريعات حول الشركات العسكرية والأمنية الخاصة المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية. ويشكّل القانون الاتحادي السويسري بشأن خدمات الأمن الخاصة المقدمة في الخارج أحد الاستثناءات القليلة. إذ تنص المادة ٨ على أنه «يحظر»:
 - أ. تجنيد أفراد أو تدريبهم في سويسرا بهدف المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية في الخارج
 - ب. توفير أفراد، من سويسرا، مباشرةً أو بالوساطة، بهدف المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية في الخارج
 - ج. إنشاء شركة أو تشغيلها أو إدارتها في سويسرا تقوم بتجنيد أفراد أو تدريبهم أو توفيرهم، مباشرةً أو بالوساطة، بهدف المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية في الخارج
 - د. ممارسة السيطرة من سويسرا على شركة تقوم بتجنيد أفراد أو تدريبهم أو توفيرهم، مباشرةً أو بالوساطة، بهدف المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية في الخارج.
- بالإضافة إلى ذلك، «يحظر على الأشخاص الذين يقيمون في [...] سويسرا، ويعملون لصالح شركة خاضعة للقانون، المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية في الخارج».^{٤٠}

التحدي ٢-٤ الفرق بين المرتزقة وأفراد عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ليس مفهوماً دائماً.

يشكّل التمييز بين الشركات العسكرية والأمنية الخاصة والمرتزقة مسألة شائعة أثارها دول كثيرة. ومن أكثر الأسئلة تحدياً والتي تُطرح غالباً عند تناول الأنشطة العسكرية التي يجوز للشركات العسكرية والأمنية الخاصة تقديمها أم لا، هي صعوبة فهم الاختلاف بين هذه الأنواع من الخدمات وبين أنشطة «المرتزقة» التقليدية.

من هو المرتزق؟

تنصّ المادة (٤٧) من البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف الموقعة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ (البروتوكول أ) ٨ حزيران/يونيو ١٩٧٧، على أنه:

١. لا يجوز للمرتزق التمتع بوضع المقاتل أو أسير الحرب.
 ٢. المرتزق هو أي شخص:
 - أ. يجري تجنيده خصيصاً، محلياً أو في الخارج، ليقاتل في نزاع مسلح.
 - ب. يشارك فعلاً ومباشرة في الأعمال العدائية.
 - ج. يحفزه أساساً إلى الاشتراك في الأعمال العدائية، الرغبة في تحقيق مغنم شخصي، ويبدل له فعلاً من قبل طرف في النزاع أو نيابة عنه وعد بتعويض مادي يتجاوز بإفراط ما يوعد به المقاتلون ذوو الرتب والوظائف المماثلة في القوات المسلحة لذلك الطرف أو ما يدفع لهم.
 - د. وليس من رعايا طرف في النزاع ولا متوطناً بإقليم يسيطر عليه أحد أطراف النزاع.
 - هـ. ليس عضواً في القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع.
 - و. وليس موفداً في مهمة رسمية من قبل دولة ليست طرفاً في النزاع بوصفه عضواً في قواتها المسلحة.
- الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم (١٩٨٩) واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية للقضاء على استخدام المرتزقة في أفريقيا (١٩٧٧) أيضاً يتناولان مسألة المرتزقة ويمنعان استخدامهم.

يستثنى تعريف المرتزقة بموجب القانون الدولي الإنساني معظم موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. معظم هؤلاء لم يتم التعاقد معهم للقتال في العمليات العسكرية وكثير منهم من رعايا أحد أطراف النزاع. وعلاوة على ذلك، من الصعب إثبات الدافع لتحقيق مكاسب خاصة، وأحياناً، في حين أنّ بعض المتعاقدين يتقاضون أجوراً مرتفعة للغاية، من الصعب جداً التحقق مما إذا كانوا يتقاضون أجوراً أعلى بكثير من أجور الجنود.

وفي حين أنّ البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف وصكوك أخرى^{٤١} توفر تعريفات عن المرتزقة، فإن تعقيدها وطابعها الشخصي يجعل من الصعب تطبيقها عملياً. عند تحديد الأنشطة المنوعة والمسموحة، وبدلاً من حظر أنشطة «المرتزقة»، من الممكن اتباع نهج أكثر واقعية يتمثل في حظر تقديم خدمات معينة، مثل المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية في سياق نزاع مسلح - من كل الجهات التجارية الفاعلة بما في ذلك الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ القوانين الوطنية التي تتناول المرتزقة غير ذات صلة بالقدر الكافي لمعالجة مسألة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

التوصيات

← يجب منع الأطراف الفاعلة التجارية، بما في ذلك أفراد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، من المشاركة المباشرة في سياق نزاع مسلح.

أمثلة عن الممارسات الجيدة

- وإلى جانب تنظيم قطاع الأمن الخاص،^{٤٢} كرّست جنوب أفريقيا تشريعات محددة لمعالجة مسألة حظر أنشطة المرتزقة، فضلاً عن أنشطة معينة في بلدان النزاع المسلح.^{٤٣} وتحدّد هذه التشريعات «نشاط المرتزقة» وخطّره، كما أنها تتناول حظر الأنشطة الأخرى ذات الصلة، مثل تجنيد أبناء جنوب أفريقيا في قوات مسلحة أجنبية.^{٤٤}

التحدي ٢-٥ في بعض الحالات، يكون الفرق بين وظائف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ووظائف الشرطة و/أو القوات المسلحة مبهماً ويمكن أن يولّد خلطاً حول تقسيم الأدوار والمسؤوليات، مما يمكن أن يؤدي إلى الاستخدام غير الملائم للقوة القسرية من قبل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

يمكن أن تكون أدوار الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة وأدوار أفراد الأمن العام والعسكريين متشابهة، إما متكاملة أو متداخلة، كما يمكن لطبيعة وظائفهم المتشابهة أن تسبّب التباساً حول الأدوار والمسؤوليات، مع قيام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أحياناً بممارسة السلطة و/أو استخدام القوة القسرية التي عادةً ما يحقّ فقط للأمن الحكومي والعناصر العسكرية باللجوء إليها. ويحمل الوضوح في تعريف الأدوار والمسؤوليات بين مقدمي خدمات الأمن الحكومي والخاص أهمية خاصة في ما يتعلّق باستخدام القوة والاعتقال والاحتجاز.

في بعض البلدان، يعمل أفراد الأمن والعسكريون الحكوميون في الشركات العسكرية والأمنية الخاصة عند انتهاء فترة خدمتهم، وقد يزيد ذلك من الالتباس في الأدوار والمسؤوليات، وقد يكون من الصعب على عامة الشعب التفريق بين قوات الأمن الخاصة وقوات الأمن الحكومية. ويمكن أن تنشأ مشاكل أيضاً عندما يقوم الشرطيون بـ«تغيير» عملهم والانتقال للعمل لدى شركة عسكرية وأمنية خاصة عند انتهاء فترة خدمتهم، ثم يفشلون في الحدّ من استخدامهم للقوة واستخدام أسلحة معينة بما يناسب المتعاقد الخاص. وبهدف معالجة هذه المسألة، قامت بعض الدول بمنع الموظفين المكلفين

بإنفاذ القانون والمسؤولين العسكريين الحاليين والسابقين من العمل في الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. إذ من شأن ذلك أن يساعد على تجنّب الالتباس في ما يتعلق بالأدوار وقواعد الاشتباك عند تنفيذ مهمات رسمية وقد تمّ تنفيذ هذا القرار في بعض الدول أيضًا كتدبير للحدّ من الفساد.

التوصيات

- ← يجب أن يوضح القانون أنّ هناك فرق بين وظائف الأمن العام والعسكريين ووظائف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. (لذلك من الممكن وضع أحكام واضحة بشأن الأنشطة الممنوعة والمسموحة على النحو المبين أعلاه بما يتوافق مع التحدي ٢١ من هذا الفصل).
- ← يجب التمييز بشكل ملموس بين الجهات الفاعلة الخاصة والعامّة. وكذلك الحرص على تحديد الهوية في كلّ الأوقات لتجنّب الالتباس في أوساط عامّة الشعب (الزي الرسمي المعتمد والمميز وبطاقات الهوية).
- ← يجب وضع قواعد حول مشاركة الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون والمسؤولين العسكريين الحاليين والسابقين في الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. كما يجب وضع شروط وقيود واضحة مثل وجوب الحصول على خطاب موافقة/تصريح رسمي من مؤسسات الأمن والمؤسسات العسكرية الحكومية التي تنصّ على أنّه يُسمح للشخص المعني العمل لدى الشركة العسكرية والأمنية الخاصة.
- ← يجب ألاّ يستخدم الضباط الحكوميون خارج الخدمة أسلحتهم النارية أو ذخائرهم أثناء أداء خدماتهم في الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.
- ← يجب النظر في منع أفراد الأمن/العسكريين الحكوميين العاملين في الخدمة العامة من العمل لصالح شركة عسكرية وأمنية خاصة.

أمثلة عن الممارسات الجيدة

- اعتمد عدد من البلدان تشريعات تقتضي من مقدمي خدمات الأمن الخاصة ارتداء الزي الرسمي الذي يمكن تمييزه بسهولة عن زي الجيش والشرطة؛ وهذا هو الحال مثلاً في الصين^{٤٥} والإمارات العربية المتحدة.^{٤٦}
- حُظّر بنما أفراد الشرطة والشرطة القضائية الاضطلاع بأي وظيفة أو القيام بأي دور في جهاز أمن خاص.^{٤٧}
- تنصّ التشريعات المكسيكية بشأن شركات الأمن الخاصة على أنّه يُحظّر على أعضاء أي مؤسسة عامة أو القوات المسلحة تأدية أي دور. سواء في الإدارة أو كموظفي عمليات في شركة أمنية خاصة. ينطبق الأمر نفسه على كلّ من تمّ فصله من أي مؤسسة عامة أو من القوات المسلحة بسبب مخالفات تأديبية أو فساد. أو حُكم عليه بارتكاب جريمة مع سابق الإصرار.^{٤٨}
- لا تمنع غواتيمالا أفراد الشرطة والقوات المسلحة من هم في الخدمة الفعلية فحسب من العمل في شركات الأمن الخاصة. بل تمنع أيضاً العاملين في الوزارات المسؤولة عن الأمن وأي مؤسسة أخرى في مجال الأمن.^{٤٩} بالإضافة إلى ذلك، يتعين على هؤلاء الأشخاص الانتظار مدة ٤ سنوات بعد مغادرة مركزهم في مجال الأمن العام قبل العمل لدى شركة أمن خاصة.^{٥٠}
- في بعض البلدان، مثل بوركينا فاسو^{٥١} مثلاً، يُطلب من شركات الأمن الخاصة أن توضح طابعها الخاص لتجنّب الالتباس بين أنشطتها وأنشطة الأمن العام.
- في بيرو، يحظّر القانون المتعلّق بالخدمات الأمنية الخاصة صراحةً توظيف أو تدريب المرتزقة أو الأفراد العاملين في أنشطة تملك الطابع نفسه أو ما شابه ذلك. ويهدف هذا الحظر إلى تجنّب انتهاك المعاهدات والاتفاقيات الدولية السارية. بالإضافة إلى ذلك، اعتمد التشريع تعريف المرتزق من المادة ١ من الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم.^{٥٢}

السلطة المسؤولة عن قطاع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

ماذا يشمل هذا الفصل؟

يهدف هذا الفصل إلى دعم أعضاء البرلمان والمشرعين في إنشاء وتطوير وكالة أو سلطة ملائمة تكون مكلفة وقادرة على مراقبة قطاع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة والإشراف عليه، ويعطي هذا القسم بشكل خاص توصيات حول العناصر اللازمة للعمل الفعال الذي يجب أن يؤديه هذا المكتب/الوكالة/السلطة. بالإضافة إلى ذلك، يتناول الفصل كيف يمكن للسلطة أن تؤدي دور آلية الرصد بشكلٍ فعال.

التحدي ٣-١ غالباً ما تكون آليات الرصد ضعيفة أو لا تُطبَّق بطريقة منهجية أو حتى غير متوافرة.

قد يؤدي التعاقد مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لتنفيذ الأنشطة الأمنية إلى الحدّ من الرقابة المباشرة من الجهات الحكومية على جوانب القطاع الأمني.^{٢٣} ويمكن لآليات الرصد المنهجية والمؤسسية أن تساعد على التعويض عن هذا النقص في المراقبة.

يتّسم وجود آلية رصد فعّالة بأهمية كبيرة لتحقيق ما يلي:

- ضمان امتثال أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة للتشريعات، ولا سيما للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.
 - توفير معلومات موثوقة وحديثة ومحددة عن أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة (في أمثل الأحوال، تحفظ هذه المعلومات في سجل وطني، راجع التحدي ٢،٣).
 - مواكبة نمو الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وتطوّرها.
- تشمل التشريعات الوطنية حول الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لمعظم الدول بعض متطلبات الرصد أو على الأقل رفع التقارير، إلا أنّ تلك الجهات المكلفة بالقيام بالرصد نادراً ما تُمنح القدرات و/أو الموارد الكافية التي تسمح بالقيام برصد كاف ومنهجي. وثمة عدد قليل جداً من آليات الرصد التي تسمح لسلطة معينة بتفتيش مباني الشركات العسكرية والأمنية الخاصة - مثلاً لتفقد ظروف تخزين الأسلحة والأسلحة النارية.

التوصيات

- ← إنشاء سلطة مكلفة بشؤون الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تهتمّ تحديدًا بوضع التشريعات لقطاع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بهدف تنظيمه والإشراف عليه ورصده.
- ← وضع آليات رصد منهجية ودؤوبة ومؤسسية ضمن السلطة المكلفة بشؤون الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.
- ← الحرص على أن تشمل التشريعات التزامًا يقضي بأن ترفع الشركة التقارير للسلطة بشكل منتظم، ينبغي أن يشمل التقرير على الأقل المعلومات الآتية:
 - بيانات حول الموظفين (بما فيها سجلات حول سلوك الموظف في الماضي وفي الشركة عمومًا).
 - المعدات والأسلحة والأسلحة النارية (بما فيها إذا كان الحصول على الأسلحة قد تم بطريقة قانونية ومعلومات عن طريقة تخزينها ونقلها).
 - الإبلاغ عن الحوادث، ينبغي الإبلاغ عن الحوادث الخطيرة مباشرةً إلى السلطة.
- ← الأنشطة الحالية التي تمارسها الشركة العسكرية والأمنية الخاصة.
- ← منح السلطة الصلاحية والقدرة لإجراء تفتيش يشمل القدرة على الدخول إلى حرم الشركة وتفتيش الوثائق.
- ← يُطلب من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أن تنضمّ إلى جمعية مدوّنة السلوك الدولية للشركات الأمنية الخاصة أو أي جمعية متعددة الأطراف مُعترف بها عالميًا، وينبغي أن تشترط القوانين الوطنية، حيثما كان مناسبًا، أن تكون الشركة عضوًا ذا مكانة في جمعية مدوّنة السلوك الدولية للشركات الأمنية الخاصة، كشرط للتسجيل أو للعمل في الدولة و/أو التعاقد ضمن الدولة، ونظرًا للثغرات التي تنشأ في قطاعٍ عابرٍ لحدود الدول، تؤدي جمعية مدوّنة السلوك الدولية للشركات الأمنية الخاصة دور المكمل للسلطة التنظيمية الوطنية ويمكنها أن تساعد في الإشراف على القطاع وتحديدًا الشركات الأمنية الخاصة العاملة في الخارج.

أمثلة عن الممارسات الجيدة

- وضعت الصين نظامًا عامًا للإشراف على شركات الأمن والحراسة وإدارتها ومنحته سلطات رقابية أساسية على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.^{٤٤}
- تمكّن تشريعات الإمارات العربية المتحدة حول الشركات العسكرية والأمنية الخاصة السلطة المختصة من التعامل مع عمل هذه الشركات والإشراف عليه ومتابعته^{٥٥} وتسمح لها بالحصول على سجلات الشركة والقيام بعمليات المراجعة في أي وقت.^{٥٦}
- تنص التشريعات الكاميرونية على أنّ الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تخضع لرقابة السلطة المختصة بما في ذلك الرصد والتفتيش الشاملين.^{٥٧}
- يلزم القانون السويسري الشركات الأمنية الخاصة بأن تصبح عضوًا في جمعية مدوّنة السلوك الدولية للشركات الأمنية الخاصة التي تشرف على الشركات العاملة في الخارج وترصدها.^{٥٨}
- يتعيّن على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أن تتعاون بموجب القانون الاتحادي السويسري بشأن خدمات الأمن الخاصة المقدمة في الخارج ويتوجّب عليها توفير كافة المعلومات والوثائق المطلوبة^{٥٩} للسلطة المختصة. وقد ينتج عن الامتناع عن القيام بذلك عمليات تفتيش في الموقع بدون إعلان مسبق وفحص الوثائق ومصادرة المواد.^{٦٠}
- تمكّن التشريعات في بيرو في شأن الشركات الأمنية الخاصة الوكالة التنظيمية لتقوم بالرقابة على أعمال الشركات والوكلاء ومتابعتها بما في ذلك الرصد والتفتيش في أي وقت.^{٦١}

دراسة حالة بلد: السلطة التنظيمية للأعمال الأمنية الخاصة في جمهورية جنوب أفريقيا

تعتبر الأعمال الأمنية الخاصة في جنوب أفريقيا الأكبر في القارة ونتيجة لذلك فإن إطارها التنظيمي من أكثر الأطر شموليةً في أفريقيا.^{٦٢} إنّ السلطة التنظيمية الأساسية هي «السلطة التنظيمية للأعمال الأمنية الخاصة» التي تراقب إصدار التراخيص وإطار الرصد وتمتّع بقدرات تفتيشية واسعة ومفضّلة. وهي مسؤولة عن طلبات التراخيص ورصد الامتثال لقانون تنظيم الأعمال الأمنية الخاصة.^{٦٣}

تكمن مهمة «السلطة التنظيمية للأعمال الأمنية الخاصة» في «حماية الحقوق الدستورية للناس في الحياة والسلامة والكرامة من خلال تعزيز قطاع الأمن الخاص وتنظيماته بشكل فعال».^{٦٤} ويشمل تفويضها الأهداف الآتية:

- تعزيز قطاع أمنٍ خاصٍ يعمل بموجب المبادئ الواردة في الدستور والقوانين القابلة للتطبيق ويتميز بالمهنية والشفافية والمساءلة والإنصاف والإتاحة.
- إجراء دراسة مستمرة وتحقيق مستمر حول الخدمات الأمنية وممارسات مقدمي الخدمات الأمنية.
- وضع إجراءات قانونية ضد المخالفين لمعايير الأمن.
- تلقي طلبات تسجيل مقدمي الخدمات الأمنية وطلبات التجديد ومراجعتها.
- إعداد وتحديث قاعدة بيانات محوسبة لتخزين المعلومات المتعلقة بالقطاع.^{٦٥}

التحدي ٣-٢ يقوِّض غياب سلطة تنظيمية وطنية خاصة الامتثال بالقوانين ذات الصلة.

التحدي ٣-٣ لا تملك الدول دائمة القدرة والموارد للقيام بالأنشطة التي لا تنفك تزداد تعقيداً والتي تعتبر ضروريةً لتنظيم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ورصدها بشكلٍ فعال.

التحدي ٣-٤ في حال وجود السلطة المُشار إليها، لا يتمتع موظفوها بالمهارات الملائمة والتدريب و/ أو الموارد لتأدية مهامهم بشكلٍ فعال.

لم تنشئ كل الدول سلطة تنظيمية وطنية خاصة مسؤولة عن قطاع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. إذ قررت بعض الدول تفويض المسؤولية إلى هيئات موجودة أساساً مثل وزارة الداخلية. ونظرًا للتحديات الكثيرة المتصلة بهذا القطاع والمسؤوليات المعقدة التي ينطوي عليها، يبرز خطر ألا تتمكن مؤسسة لديها عدد كبير من التفويضات والمسؤوليات الأخرى من توفير رقابة فعّالة على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. بالتالي، من الأفضل وضع كل من تنظيم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ومراقبتها والإشراف عليها في عهدة سلطة تنظيمية وطنية خاصة أُنشئت خصيصاً لهذه الغاية.^{١١} بالإضافة إلى ذلك، قد لا تكون الهيئات التنظيمية دائمة مستقلة بما يكفي عن الدولة، ما يؤدي إلى مخاطر التدخل ونقص الشفافية والفساد.^{١٧}

وفي حالات أخرى، يتم تفويض مهمة الرقابة على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة إلى هيئات وطنية مُنشأة سابقاً للإشراف على هيئات تشريعية أخرى. ويعتبر النقاد أنّ هذا النوع من الهيئات يتحمل مسؤوليات كثيرة ويعقد اجتماعات بطريقة غير منتظمة، ما سيؤدي على الأرجح إلى آليات رقابة أقلّ فعالية.^{١٨}

كما أنّ الهيئات التنظيمية لا تحصل دائماً على تمويل كافٍ و/ أو ينقصها طاقم العمل الضروري للقيام بالأعمال الواقعة ضمن تفويضهم بفعالية. فيحتاج موظفو السلطة المختصة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة إلى خبرات وتجارب خاصة جداً ليتمكنوا من إتمام مهام الرقابة بفعالية. ومنها إلمام معمق بقطاع الخدمات الأمنية الخاصة واحتياجات أمن الدولة والقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. ويقوِّض عدم قدرة السلطة على توظيف أشخاص يتمتعون بمجموعة المهارات هذه كفاءة النظام.

التوصيات

- ← إنشاء سلطة خاصة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة بتصميم جديد مكلف ومصممة خصيصاً لتنظيم قطاع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ومراقبته ورصده بشكل فعال.
- ← الأخذ في الاعتبار النهج الإقليمية المتبعة لرصد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بهدف دعم القدرات، التفكير في موامة النظام بناءً على أمثلة عن الممارسات الجيدة على المستوى الإقليمي.
- ← الحرص على توفير ما يكفي من الاستقلالية لهذه السلطة لتفادي مخاطر التدخل السياسي والفساد.
- ← الحرص على توفير التمويل الكافي للسلطة وطاقم عمل مؤهل.

أمثلة عن الممارسات الجيدة

- تعيّن السلطة التنظيمية للأعمال الأمنية الخاصة لجمهورية جنوب أفريقيا مفتشين ضمن فريق عملها. يُلزم هؤلاء المفتشين بالامتثال لدونة السلوك التي تشمل «مجموعةً من معايير السلوك الدنيا الضرورية لتحقيق أهداف السلطة».^{١٩}
- أسست بيرو في التشريعات الصادرة عام ٢٠١٥ «السلطة الوطنية لمراقبة خدمات الأمن والأسلحة والمتفجرات والذخائر ذات الاستخدام المدني» (SUCAMEC). وهي هيئة فنية متخصصة مرتبطة بوزارة الداخلية. لتكون السلطة الوطنية المكلفة بمراقبة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وتنظيمها. وهي مسؤولة عن الإشراف على القطاع وتنظيمه ومراقبته. وتمنح هذه السلطة التصاريح للشركات العسكرية والأمنية الخاصة كما أنها مسؤولة عن تنظيم أنشطة هذه الشركات ورصدها ووضع معايير التدريب لها وتمتع بسلطة فرض تدابير إدارية وعقوبات.^{٧٠}

٤

التصريح والترخيص والتسجيل للشركات العسكرية والأمنية الخاصة

ماذا يشمل هذا الفصل؟

يشجّع هذا الفصل أعضاء البرلمان والمشرّعين على النظر في استحداث عملية لإصدار التصاريح والترخيص للشركات العسكرية والأمنية الخاصة وتسجيلها.

التحدي ٤-١ تعتبر الرقابة الفعالة على الشركات العسكرية والأمنية مهمةً معقّدةً ينبغي أن تحظى بدعم من نظام شامل يبدأ بالطلب من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الحصول على تصريح/ ترخيص.

ينبغي أن يشرف نظام مصمّم خصيصًا على قطاع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة للحرص على أن تراقب الدولة القطاع بفعالية. وقد لا يكون من الملائم إدراج الشركات العسكرية والأمنية ضمن آليات رقابة موجودة تفوقها الدولة وتتمحور حول القطاع العام في المجال العسكري والأمني حيث أنها قد تكون غير ملائمة الاستجابة إلى الاحتياجات الخاصة لقطاع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة المتنامي.

لذلك، على الدول أن تضع عملية تصريح/ترخيص إلزامية للشركات العسكرية والأمنية الخاصة المبنية أو العاملة على أراضيها. وينبغي توفير الموارد اللازمة لهذه العملية وجعلها متاحة ومكيفة لتناسب أنشطة قطاع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وطبيعته المتغيرة، وكما سبق وشهدنا في عدد كبير من الدول. إذا واجهت الشركات صعوبةً في تلبية متطلبات عمليات الترخيص المعقّدة والمكلفة، يبرز خطر انتقالها إلى نظام حيث المتطلبات ليست شاقّة إلى هذه الدرجة.

التوصيات

- ← إعداد نظام تصريح يُلزم كل شركة عسكرية وأمنية خاصة بالحصول على تصريح/ ترخيص للتمكن من مزاوله عملياتها.
- ← البحث في ما إذا كان ينبغي منح التراخيص لفترات زمنية محددة وقابلة للتجديد و/ أو لخدمات محددة.
- ← جعل عضوية الشركات في وضع جيد في جمعية مدوّنة السلوك الدولية للشركات الأمنية الخاصة شرطًا مسبقًا للحصول على التصريح أو الترخيص (أو أي جمعية متعددة الأطراف مُعترف بها عالميًا).
- ← ضمان الشفافية من حيث منح التصاريح أو التراخيص. ما قد يشمل الإفصاح عن نظم التصريح وإجراءاته ونشر ملخصات عن تقارير الحوادث أو الشكاوى ومنح الرقابة للهيئات/اللجان الحكومية بما في ذلك إعداد تقارير سنوية.

أمثلة عن الممارسات الجيدة

- تنصّ تشريعات الهند حول الوكالات الأمنية الخاصة على أنه لا يحق لأي شخص «إكمال أو بدء عمل وكالة أمنية خاصة ما لم يحمل ترخيصًا صادرًا بموجب هذا القانون».^{٧١}
- تقضي التشريعات السريلانكية حول الوكالات الأمنية الخاصة بتسجيل الشركات التي تقدّم خدمات أمنية خاصة لدى السلطة المعنية قبل الحصول على الترخيص لبدء العمل.^{٧٢}
- تلزم الإكوادور الشركات الأمنية الخاصة أولاً بالتسجيل قبل أن تتمكن من التقدم بطلب تصريح للعمل. تمنح هذا التصريح وزارة الداخلية وهي السلطة المعنية بالشركات الأمنية الخاصة. للحصول على التصريح، تقدّم الشركات الأمنية الخاصة سياساتها وإجراءاتها الداخلية إلى وزارة العمل للموافقة.^{٧٣}
- تُصدر «السلطة التنظيمية للأعمال الأمنية الخاصة» في جمهورية جنوب أفريقيا تقارير سنوية عامة حول عملياتها بالإضافة إلى توفير تحليل للأخطار الراهنة في القطاع. وتشمل هذه التقارير أيضًا الإفصاح العام عن عمليات التفتيش للتحقق من الامتثال.
- في بيرو، يجب أن تحصل الشركات التي تقدم الخدمات الأمنية الخاصة على تصريح من السلطة التنظيمية قبل بدء العمل.^{٧٤}

التحدي ٤-٢ يمكن أن تؤدي المعايير غير الواضحة و/ أو المتدنية للغاية لمنح الشركات العسكرية والأمنية الخاصة التصاريح/ التراخيص إلى انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

يقوّض عدم وضع متطلبات واضحة أو وضع متطلبات متدنية للغاية عملية التصريح/الترخيص. ونظرًا إلى أنّ القطاع قد يؤتمن على مهام حساسة قد تؤثر على حقوق الإنسان، يجب أن تكون تصاريح عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة محكومة بالتأكد من تلبية متطلبات صارمة.

وللحرص على أعلى معايير الامتثال للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، ينبغي على التصريح/الترخيص أن يتطلب الأمور الآتية:

١. خافض الشركة على سجلات للسلوك السابق الخاص بالموظفين وبها (راجع أيضًا التحدي ٤،٤ الذي يتطرق إلى هذه المسألة كجزء من «التسجيل» الرسمي للشركة لتبدأ العمل).
٢. يتلقى طاقم العمل والإدارة التدريب اللازم وتحديدًا على القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني (راجع الهدفين ٦،١ و٦،٢).
٣. تقني الشركة وطاقمها ومعدات استخدامها وتستخدمها بصورة قانونية وخصوصًا بالنسبة إلى الأسلحة والأسلحة النارية (راجع الأهداف ٦،٣ إلى ٦،٥).

التوصيات

- ← وضع معايير واضحة لحصول الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على التصريح. ينبغي أن تقدم الشركات الأوراق الآتية على الأقل لدى التقدم بطلب الحصول على تصريح/ ترخيص:
 - سجلات السلوك السابق - للشركة وإدارتها وموظفيها.
 - سجلات الموظفين والممتلكات.
 - تدريب إلزامي - تحديدًا على القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وحقوق الإنسان عمومًا.
 - سجلات الموثوقية المالية والاقتصادية.
 - السجلات التي توثق اقتناء المعدات واستخدامها بطريقة قانونية بما في ذلك الأسلحة والأسلحة النارية.
 - أدلة على ظروف العمل الآمنة والصحية وتوفير الرفاه للموظفين.
- ← العضوية في وضع جيد في جمعية مدوّنة السلوك الدولية للشركات الأمنية الخاصة أو أي جمعية متعددة الأطراف مُعترف بها عالميًا من شأنها أن تساهم في الحرص على تطبيق الممارسات الجيدة هذه.

ملاحظة للدول: ينبغي أن تقضي التشريعات بأن تعدّ الشركات سياسات داخلية تدعم هذه الممارسات.

ينبغي أن تعزز السياسات الداخلية المعايير الدنيا لظروف العمل وتتطرق لرفاه الموظفين (راجع التحدي ٦،٦) للحرص على تلبية الحد الأدنى لمعايير العمل الدولية.

أمثلة عن الممارسات الجيدة

- يحدد قانون (تنظيم) الوكالات الأمنية الخاصة في الهند معايير الأهلية بوضوح مع الأخذ في عين الاعتبار خلفية الشخص الذي يتقدم بطلب الترخيص^{٧٥} وتحديد معايير التدريب الدنيا^{٧٦} والتزام بتوفير المعلومات للسلطة الرقابية بما فيها ما إذا كان الأشخاص الذين تم توظيفهم قد حُكِمَ عليهم مسبقاً بارتكاب جرائم^{٧٧}. كما يفصّل القانون الهندي المعايير الأهلية لفرد الوكالات الأمنية الخاصة («حارس الأمن الخاص»)^{٧٨}.
- في غواتيمالا، ينص القانون الذي ينظم الخدمات الأمنية الخاصة (القانون رقم ٥٢/٢٠١٠) على أن يكون موظفو الشركات الأمنية الخاصة قد سبق وعملوا في شركة أو مؤسسة من النوع عينه (بما في ذلك مقدمي الأمن العام أو القوات المسلحة) شرط ألا يكون قد تم توقيفهم عن العمل لارتكابهم جرائم أو انتهاكات في مجال حقوق الإنسان^{٧٩}.
- في بيرو، يتعين على الشركات التي تقدم خدمات أمنية خاصة أن تلبية لائحة شروط تتضمن تدريب أفرادها ورصد عملهم بشكل مناسب والحفاظة على البنية التحتية والمعدات لتولي عهدة الأسلحة والذخيرة وتخزينها بشكل ملائم للاستعمال المدني وامتلاك بطاقة ملكية لكل سلاح عائد لأفرادها^{٨٠}.

التحدي ٤-٣ قد يتسبب غياب الشروط الواضحة لتجديد التصريح/ الترخيص أو تعليقه أو رفضه بغياب المساءلة.

لا توفر أنظمة التصريح/الترخيص الفعالة تقييماً أولياً حول ما إذا كان ينبغي منح الشركة العسكرية والأمنية الخاصة ترخيصاً فحسب. بل تشكل أيضاً أداة مساعدة على المدى البعيد لمراقبة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. إن التصاريح/التراخيص مشروطة بتلبية الشركات العسكرية والأمنية للمعايير الموصوفة أعلاه (راجع التحديين ٤.١ و ٤.٢ أعلاه). ولكن من دون الحرص على الرقابة المستمرة وفرض عقوبات فعلية على عدم الامتثال. يبرز خطر أن تتحوّل التصاريح إلى تشكيلات إدارية تُجرى لمرة واحدة. فيمكن للإجراءات الواضحة لتعليق التصاريح/التراخيص أو رفضها كآلية مراقبة ومتابعة. أن تضمن فعالية العملية والامتثال على المدى البعيد للمعايير الموضوعة للحصول على التصاريح/التراخيص. بموازاة ذلك، وكما هو موصوف في التحدي ٤.١، ينبغي حد التصاريح بفترة زمنية وأن تكون قابلة للتجديد. وذلك بهدف ضمان الإشراف على امتثال الشركات العسكرية والأمنية الخاصة للمعايير.

التوصيات

- ← وضع شروط وعمليات إدارية لرفض التصريح/ الترخيص أو تعليقه أو إبطاله.
- ← اشتراط العضوية في وضع جيد في جمعيتة مدوّنة السلوك الدولية للشركات الأمنية الخاصة لتجديد التصريح/ الترخيص (أو أي جمعية متعددة الأطراف مُعترف بها عالمياً).
- ← توفير عمليات طعن عادلة وشفافة في حال رفض تصريح/ترخيص أو تعليقه.
- ← تحديد فترة التصريح/الترخيص وأحكام وشروط التجديد.

أمثلة عن الممارسات الجيدة

- تسمح التشريعات في الهند بمنح التراخيص لفترة ٥ سنوات^{٨١} قابلة للتجديد عند الطلب من السلطة الرقابية.^{٨١} وتعدد التشريعات الأسس المفصلة التي تسمح للسلطة الرقابية بإلغاء ترخيص أو تعليقه^{٨٢} وتنصّ على الحق في الاستماع وطعن القرارات المُتملة الصادرة عن السلطة الرقابية.^{٨٤}
- تقضي التشريعات في بيرو بأن الأشخاص القانونيين الذين يقدمون الخدمات الأمنية الخاصة أو يطورونها يجب أن ينالوا ترخيصاً بالتشغيل صادر عن السلطة المختصة وهو ترخيص غير قابل للنقل للغير وصالح لخمس سنوات من تاريخ إصداره. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تجديد تصريح التشغيل هذا تبعاً للفترة عينها.^{٨٥}
- يحق للسلطة المختصة في سريلانكا أن ترفض تصريحاً أو تبطله في حال انتهكت الشركة أي من الأحكام أو نفذت أعمالها «بطريقة تضرّ بسلامة شخص أو أملاك الأشخاص الذين استفادوا من الخدمات التي تقدمها الشركة».^{٨٥}

التحدي ٤-٤: يهدد غياب سجلّ مركزي شامل يتضمّن كامل السجلات المتعلقة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة وأفرادها شفافية القطاع ويعيق الرصد والرقابة الفعالين.

يتطلب تقييم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة والرقابة عليها بشكل سليم معلوماتٍ موثوقة وشفافة وشاملة. ومن الضروري إتاحة قاعدة بيانات مركزية أو سجل يجمع كل المعلومات ذات الصلة التي تجمّعها السلطة المختصة حول الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ويخزنها لتكون الرقابة فعالة. ويمكن أن يشكل ذلك أداة رصد بسيطة وقوية.

لا يجب أن يشمل سجل مائل المعلومات الأساسية حول الشركة (مثلاً البيانات المالية والإدارة والتصريحات التي تم الحصول عليها) فحسب. بل يضمّ أيضاً سجلات الموظفين (التدريب ورخص الأسلحة والسلوك السابق). وفي حال تمت إتاحة هذه السجلات بالكامل أو جزئياً لعامة الناس، فقد تساهم في تحسين التدقيق العام وشفافية القطاع.

التوصيات

- ← إنشاء سجل إلزامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة وسجل للموظفين.
- ← المحافظة على سجل وطني يجمع المعلومات الحديثة ذات الصلة حول الشركات العسكرية والأمنية الخاصة العاملة في البلد أو التي تصدر خدماتها إلى الخارج. يجب أن تتضمن على الأقل المعلومات الآتية:
 - كافة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي حصلت على تصريح أو ترخيص.
 - سجلات السلوك والتدريبات وتراخيص الأسلحة الخاصة بالمدراء والموظفين.
 - مدة العقود وتفاصيلها.
 - المعدات المسجّلة، بما في ذلك الأسلحة والذخائر والمركبات.

أمثلة عن الممارسات الجيدة

- تفرض بيرو أن تكون الشركات الأمنية الخاصة مسجّلة في «السجل الوطني لإدارة البيانات» (RENEGI) وتنصّ على أن يكون سجل العقوبات جزءاً من هذا السجل. تكون السنوات الأربع الأخيرة من سجلات العقوبات علنية.^{٨٧}
- في الهند، يُفرض على وكالات الأمن الخاصة إعداد سجل يحدد تفاصيل الإدارة والموظفين والعملاء. ويكون هذا السجل متاحاً للسلطة الرقابية.^{٨٨}
- تفرض سريلانكا أن تسجّل وكالة الأمن الخاصة قبل أن تحصل على ترخيص تشغيل.^{٨٩} ويطلب من السلطة المختصة أيضاً أن تعدّ سجلاً عن كل شخص مسجّل بموجب القانون وحافظ عليه.^{٩٠}
- تُلزم المكسيك السلطة المختصة بالمحافظة على سجلّ وطني يشمل المعلومات الضرورية حول «الإشراف على الشركات التي تقدم الخدمات الأمنية الخاصة ومراقبتها ورصدها بالإضافة إلى موظفيها وأسلحتها ومعداتّها».^{٩١}
- في غامبيا، ينظّم مكتب في وزارة الداخلية الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وهو السلطة المسؤولة عن إصدار التراخيص لشركات الحراسة الأمنية الخاصة. وإن هذه السلطة ملزمة بموجب القانون بإنشاء سجل بكل الشركات المرخّصة والأشخاص الحاصلين على الموافقة والمحافظة عليه.^{٩٢}
- في آسيا، اعتمدت دول مثل باكستان والفلبين وسريلانكا تشريعات تعنى بسجل الوكالات الأمنية. فعلى سبيل المثال، ينصّ قانون الوكالات الأمنية الخاصة في سريلانكا على أن تحافظ السلطة المختصة على سجل عن كل شخص مسجّل بموجب هذا القانون.^{٩٣}
- تُلزم الكاميرون السلطة المختصة بإعداد سجل وطني بكل الشركات الأمنية الخاصة.^{٩٤}

دراسة حالة بلد : «اللائحة البيضاء بشركات الحراسة الأمنية» في الإكوادور

في الإكوادور، يتعين الشركات العسكرية الأمنية أن تكون مسجلة في دفتر خاص في السجل التجاري كهيئات منشأة قانونيًا. بالإضافة إلى ذلك، وقبل الحصول على تصريح التشغيل، يجب التسجيل في سجلات خاصة في القيادة المشتركة للقوات المسلحة والمقر العام للشرطة الوطنية.

وقد تم إعداد أيضًا قاعدة بيانات عامة إضافية ضمن وزارة الداخلية تتضمن لائحة بحراس الشركات الأمنية الخاصة الذين ليس لديهم والذي وافقوا على التعاون مع الشرطة الوطنية عند الطلب. وتسمى هذه اللائحة «اللائحة البيضاء بشركات الحراسة الأمنية». وتشمل هذه اللائحة ١٠,٣٤٤ حارسًا من أصل حوالي ٦٠ ألف موجودين في الإكوادور. ومن أجل إدراج هؤلاء الحراس في اللائحة، يجب أن يكونوا قد خضعوا لتدريب وحصلوا على شهادة من وزارة الداخلية حيث تلقوا أيضًا تدريبًا نظريًا على حقوق الإنسان والأسلحة. وبعد إنهاء سلسلة التدريبات (١٢٠ ساعة) يحصل كل الحراس على اعتمادات من وزارة الداخلية (التي تشمل الحصول على شهادة وبطاقة تعريف).

التدقيق في الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، واختيارها والتعاقد معها

ماذا يشمل هذا الفصل؟

يتناول هذا الفصل التحديات الخاصّة التي يواجهها أعضاء البرلمان والمشرّعون في تنظيم القضايا التي تكون فيها الدولة هي طالبة الخدمات الأمنيّة الخاصّة (دولة متعاقدة). ويهدف هذا القسم، على وجه الخصوص، إلى دعم المشرّعين في النظر في ما يلي عند صياغة التشريعات:

- عملية التدقيق ومعايير الاختيار؛
- تنظيم التعاقد من الباطن؛
- العقود وعقوبات الإخلال بالعقد.

التحدي ٥-١ عندما تتعاقد الدول مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على خدمات معيّنة، غالبًا ما تغيب العملية المنهجية للتدقيق والاختيار والتعاقد. وفي حال القيام بهذه العملية، قد تكون المقاييس والمعايير غير مناسبة.

عند التعاقد مع شركة عسكرية وأمنية خاصة، يعتمد عدد كبير من الدول معايير الشراء عينها التي تعتمد مع جميع المتعاقدين، والتي تستند أساسًا إلى التسعير التنافسي والقدرة الفنية. غير أنه نظرًا لطبيعة الخدمات التي تقدّمها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، ولا سيما الشركات التي قد تنطوي أنشطتها على استخدام القوة، من الضروري وضع معايير اختيار وتدقيق وتعاقد مناسبة، ويمكن لعمليات التدقيق والتدريب والاختيار ومنح العقود، إذا ما تمّ وضعها وتنظيمها بشكل صحيح، أن تُشكّل وسيلةً فعالة لضمان تطبيق الشركات لقواعد وقيم القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. وعلاوةً على ذلك، تُعتبر عمليات التدقيق والتدريب والاختيار والتعاقد المناسبة مهمة أيضًا، إذ إنّ الدولة تحتفظ بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي ويمكن أن تخضع للمساءلة عن أعمال المتعاقدين معها (راجع التحدي ٢،١).

عند وجود نظام فعال وموثوق للتصريح/الترخيص (وفقًا للتوصيات الواردة في الفصل الرابع)، يمكن أن يشتمل التدقيق في الشركة العسكرية والأمنية الخاصة على التحقق من امتثال الشركة للنظام، أمّا بالنسبة إلى الدول التي لا يوجد فيها نظام التصريح هذا، فيمكن إجراء عملية التدقيق في الشركات العسكرية والأمنية الخاصة من قبل آلية رقابة مستقلة مثل «جمعية مدونة السلوك الدولية للشركات الأمنية الخاصة». ويساعد ذلك على ضمان امتثال الشركات المتعاقدة للمعايير الدولية، ولا سيّما في ما يتعلّق باحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والتدريب المناسب لموظفيها، واستخدام الأسلحة والأسلحة النارية.

التوصيات

- ← تحديد الاحتياجات وتحليل المخاطر المرتبطة بالخدمات المطلوبة (مثل الحاجة إلى حمل الأسلحة أو معرفة خاصة أو متطلبات التدريب)، قبل منح أي عقد إلى شركة عسكرية وأمنية خاصة.
- ← اعتماد عملية تدقيق منهجية ومحدّدة لاختيار الشركات العسكرية والأمنية الخاصة والتعاقد معها.
 - ينبغي على مقاييس ومعايير عملية التدقيق في اختيار الشركات العسكرية والأمنية الخاصة والتعاقد معها أن تعكس
 - تلك المتعلقة بتصريح الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وينبغي أن تتضمن العملية كحدٍ أدنى متطلبات لما يلي:
 - سجلات السلوك السابق للشركة وإدارتها وموظفيها
 - سجلات الموظفين والممتلكات
 - التدريب المطلوب، ولا سيّما في ما يتعلّق بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان
 - سجلات الاستقرار المالي/الاقتصادي
 - وثائق اقتناء المعدات واستخدامها بصورة قانونية، بما في ذلك الأسلحة والأسلحة النارية
 - متطلبات قيام الشركات باستحداث سياسات داخلية للشركة تطبّق المعايير الدولية
 - متطلبات تأمين ظروف عمل آمنة وصحية للموظفين (راجع مثلاً المادة ٦٤ من مدوّنة السلوك الدولية).
 - إضافةً إلى الشروط التي تعكس المعايير الأساسية المطلوبة من قبل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كجزء من عملية التصريح/الترخيص.
- ← ويمكن إرفاق عقد نموذجي بالتشريع كنموذج يستخدم في التعاقد مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وينبغي أن يتضمن العقد النموذجي بنودًا تشترط الامتثال للقواعد ذات الصلة من القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

أمثلة عن الممارسات الجيدة

- لدى حكومة المملكة المتحدة سياسة شراء صلبة للشركات الأمنية الخاصة. فيُطلب من كل شركة ملء استبيان التأهيل الأولي، وتشمل معايير الاختيار التدريب المهني للموظفين، وينبغي أن تتضمن جميع العقود بنوداً لإنهاء العقد في حالة حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان.^{٩٥}
- قبل التعاقد مع شركة، يُلزم القانون السويسري السلطة المختصة بالتأكد من أن الشركة تستوفي قائمة المتطلبات في المجالات الآتية:
 - « توظيف الموظفين وتدريبهم والإشراف عليهم
 - « سمعة الشركة، ولا تشهد لها في ذلك عضويتها في وضع جيد في «جمعية مدونة السلوك الدولية» فحسب، بل خبرتها في المجال، والمراجع، والعضوية في جمعيات أخرى أيضاً
 - « قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية
 - « نظام رقابة داخلي مناسب، بما في ذلك تدابير تأديبية فعالة
 - « التصريح بتنفيذ الأنشطة بموجب القانون النافذ
 - « تأمين مناسب على المسؤولية^{٩٦}
- تؤمن وزارة الخارجية الاتحادية السويسرية أيضاً عقداً نموذجياً للشركات العسكرية والأمنية الخاصة العاملة في الخارج.^{٩٧}
- تطلب دولة بيرو من أي شخص طبيعي أو معنوي يستعين بخدمات أمنية خاصة التحقق في السجل الوطني من أن الشركة تمتلك تصريحاً صالحاً، وقد يُعاقب الذين يتعاقدون مع شركات عسكرية وأمنية خاصة لا تملك تصريحاً، إضافةً إلى ذلك، يكون المتعاقدون مع شركات عسكرية وأمنية خاصة لا تملك تصريحاً مسؤولين مباشرةً إذا أدت خدمات المتعاقد إلى انتهاك حقوق الغير.^{٩٨}

التحدي ٥-٢ قد يؤدي تعاقد شركة عسكرية وأمنية خاصة من الباطن على بعض أنشطتها إلى تقويض الرقابة الفعالة من الدولة.

يُعتبر التعاقد من الباطن ممارسةً شائعة في عدد كبير من المجالات، وغالبًا ما يستخدم في مجال الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. وعندما تتعاقد شركة عسكرية وأمنية خاصة من الباطن على بعض أنشطتها، تصبح العلاقة بين الطرف المتعاقد الأول (أي الدولة) والكيان الذي يعمل على أرض الواقع (المتعاقد من الباطن) أقل مباشرةً. وقد تمس برقابة الدولة الفعالة، ويثير هذا الأمر مشكلة خاصةً عند التعاقد من الباطن على خدمات عسكرية أو أمنية، ولتفادي فقدان القدرة على رصد أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ومراقبتها بفعالية، بما في ذلك المتعاقدين معها من الباطن، يتعين على الدولة أن تحدد متطلبات التعاقد من الباطن وشروطه.

التوصيات

- ← تحديد الأنشطة التي يمكن التعاقد عليها من الباطن وتلك التي لا يمكن التعاقد عليها من الباطن.
- ← تحديد الشروط التي يُسمح بموجبها بالتعاقد من الباطن، وينبغي على الأقل إبلاغ الدولة بالتعاقد من الباطن. كما ينبغي أن ينال التعاقد من الباطن تصريحًا/ترخيصًا من الدولة.
- ← تحديد أن مسؤولية الالتزام بشروط العقد، بصرف النظر عن التعاقد من الباطن، تقع على عاتق المتعاقد الأساسي.

أمثلة عن الممارسات الجيدة

- ينص القانون السويسري على أنه عندما تتعاقد شركة عسكرية وأمنية خاصة من الباطن على خدمات أمنية، يتعين عليها ضمان أن المتعاقد من الباطن يعمل وفقًا للقانون.^{٩٩} وحين تتعاقد الدولة على مهام الحماية، يكون التعاقد من الباطن مشروعًا بالموافقة الخطية للسلطة المتعاقدة.^{١٠٠}

التحدي ٥,٣ غالبًا ما تفتقر العقود إلى بنود شاملة تتطلب الامتثال للقانون الدولي الإنساني وللمعايير حقوق الإنسان.

يتحدّى الاستخدام المتزايد للشركات العسكرية والأمنية الخاصة الأطر القانونية التقليدية الدولية منها والوطنية. حيث أنه يترك بعض الغموض في ما يتعلق بإمكانية تطبيق بعض التزامات القانون العام على متعاقد القطاع الخاص. وتعد وثيقة مونترو مثالاً على مبادرة وضعت لتوضيح الالتزامات القائمة للدول وتعزيزها بموجب القانون الدولي. وتشجع الدول على سدّ الثغرات التنظيمية في القوانين الوطنية. ولكن عندما تكون التشريعات الإضافية غير كافية، يمكن أن تقدّم العقود نفسها حلاً لسدّ الثغرات التنظيمية.^{١٠١} كما تُعتبر أداة قوية لتعزيز المعايير التي ترغب الدول في أن تمتثل الشركات لها، ولتحقيق هذه الغاية، من المهم أن تشمل عقود الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بنودًا شاملة تفرض الامتثال لمعايير حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

التوصيات

- ← عند صياغة العقد، إدراج بند يفرض الامتثال للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.
- ← إدراج الالتزام باستيفاء المقاييس والمعايير المذكورة كشرط لإجراء عمليات التدقيق والتصريح/ الترخيص في العقد (راجع التحدي ٢،٣).

أمثلة عن الممارسات الجيدة

- تقتضي لوائح الاقتناء الاتحادية في الولايات المتحدة إدراج بنود تعاقدية تحظر عمالة الأطفال. وينصّ البند الموصى به على أنه «من أجل إنفاذ القوانين التي تحظر تصنيع أو استيراد المنتجات التي يتم استخراجها، أو إنتاجها أو تصنيعها عن طريق عمالة الأطفال القسرية أو بالسخرة. قد يقوم المسؤولون المأذون لهم بإجراء تحقيقات لتحديد ما إذا كان تم اللجوء إلى عمالة الأطفال القسرية أو بالسخرة في استخراج، أو إنتاج أو تصنيع أي منتج مذكور بموجب هذا العقد.^{١٠١}»
- تنصّ التشريعات السويسرية المتعلقة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة على أن العقد ينبغي أن «يطلب من الشركة على وجه الخصوص ما يلي:

- « تقديم معلومات عن التقدّم المُحرز في تنفيذ العقد إذا طلبت السلطة المتعاقدة ذلك
- « الكشف للسلطة المتعاقدة عن هوية الموظفين المُستخدمين
- « إعداد تقرير لتقدمه إلى السلطة المتعاقدة
- « الاستبدال الفوري لأي موظف لا يملك المهارات المطلوبة أو يؤثر سلبًا على تنفيذ العقد
- « إبلاغ السلطة المتعاقدة فورًا بأي ظروف قد تؤثر سلبًا على تنفيذ العقد
- « إبلاغ السلطة المتعاقدة فورًا بأي حوادث استخدم فيها الموظفون القوة أو تدابير الشرطة أو تصرفوا دفاعًا عن النفس أو في حالة الضرورة
- « إبلاغ السلطة المتعاقدة فورًا إذا لم تعد متطلبات الشركة أو التدريب مستوفاة
- « الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من السلطة المتعاقدة قبل التفويض التعاقدى لمهام الحماية».^{١٠٢}

التحدي ٥،٤: يحتمل ألا تُدرج العقوبات المتعلقة بالإخلال بالعقد في العقود. وفي حال وُجِدَت، قد تكون العقوبات غير واضحة أو مطبّقة بطريقة غير مناسبة.

كما ذكر أعلاه، يمكن أن تكون العقود أداة قوية لمطالبة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة باحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويمكن بالتالي استخدام الالتزامات التعاقدية لسدّ الثغرات في المساءلة، بيد أنّ الأطر التشريعية والعقود غالبًا ما لا تنصّ على فرض عقوبات مناسبة في حال الإخلال بالعقد، وحتى في الحالات التي ينصّ فيها العقد على عقوبات، ينبغي أن يكون لدى الدولة آليات إنفاذ قائمة مناسبة، بما في ذلك الرصد والرقابة، ولكي تكون هذه الآليات فعالة، ينبغي أن تتضمن ما يكفي من الموظفين المدربين تدريبًا مناسبًا ليقوموا برصد العقود.

التوصيات

- ← وضع عقوبات على الإخلال بالعقد. سواء في التشريعات أو في العقد. ويمكن وضع نظام للعقوبات المتدرجة لعاقبة الانتهاكات الأقل خطورة.
- ← توفير آليات مناسبة لتنفيذ العقوبات. بما في ذلك الرصد والرقابة المنتظمين.
- ← الحرص على تأمين ما يكفي من الموظفين المدربين تدريباً مناسباً. ويمكن أن تقع هذه المسؤولية على عاتق السلطة المختصة (راجع الفصل الثالث).

أمثلة عن الممارسات الجيدة

- وفقاً للمرسوم الجديد الصادر في بيرو الذي ينظم الخدمات الأمنية الخاصة. فإن أي شخص يتعاقد مع شركة عسكرية وأمنية خاصة لا تملك تصريحاً سيكون مسؤولاً عن أي انتهاك لحقوق الغير ينتج عن الخدمات المتعاقد عليها.^{١٠٤}
- في سويسرا. ينبغي أن تتضمن العقود المبرمة بين الشركات العسكرية والأمنية الخاصة والحكومة الاتحادية أحكاماً تتعلق بالعقوبات التعاقدية في حال عدم الاستيفاء.^{١٠٥} إضافةً إلى ذلك. يتعين على السلطة المتعاقدة أن تزود رئيس أمن إدارتها ووزارة الخارجية الاتحادية بنسخة عن العقد. وأن تبلغهما بأي مشكلة تتعلق بأدائها.^{١٠٦}

التزامات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وموظفيها

ماذا يشمل هذا الفصل؟

يهدف هذا الفصل إلى دعم أعضاء البرلمان والمشرّعين لإدراج الحدّ الأدنى من المعايير في التشريعات المتعلّقة بالتزامات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وموظفيها لتجنب أي سلوك غير ملائم أو مضر. ويتناول هذا الفصل بشكلٍ خاص ثلاثة جوانب مختلفة وهي:

- تدريب الموظفين
- معدات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، بما في ذلك الأسلحة والأسلحة النارية
- التزامات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تجاه موظفيها

التحدي ٦-١ قد يفتقر مدراء الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وموظفوها إلى التدريب المناسب والمعرفة العملية في ما يتعلق بتطبيق القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

التحدي ٦-٢ قد يفتقر مدراء الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وموظفوها إلى المعرفة بثقافات المجتمعات المحلية التي يعملون فيها وتقاليدها وقيمها.

مع تزايد تعقيد أدوار الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ومهامها، يمكن لبعض أنشطة موظفي تلك الشركات أن تنتهك القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، يزداد خطر انتهاك حقوق الإنسان عندما يتم توظيف/ التعاقد مع شركات عسكرية وأمنية خاصة لتنفيذ خدمات مثل خدمات الاستجواب أو خدمات الأمن التي تنطوي على استخدام القوة. وإن مجموعة الأنشطة التي تقوم بها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة واسعة جداً، ويتطلب كل نوع من الأنشطة تدريباً ومعرفةً محددين. سواء كانت أنشطة مثل تحويل النقود، أو حراسة الأحداث الرياضية، أو توفير الحماية المباشرة للعاملين في المجال الإنساني في النزاعات المسلحة أو في حالات الكوارث. وإن الافتقار إلى التدريب العام الذي يتضمّن المعارف والمهارات الأساسية لجميع مدراء الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وموظفيها، فضلاً عن الافتقار إلى التدريب الخاص لكل نوع من الأنشطة والسياقات التنفيذية، قد يؤديان إلى سلوك غير مسؤول يمكن أن يُترجم إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ونظراً لمدى أهمية تدريب مدراء الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وموظفيها تدريباً فعالاً، يوصى بشدة بأن تحدد سلطة مناسبة الرقابة على تدريب موظفي الشركات الأمنية الخاصة وتشرف عليها. كما تحدد هذه السلطة متطلبات التدريب المحددة، وينبغي إجراء التدريب بطريقة منهجية وتنسيقه على المستوى الوطني لضمان استفادة جميع موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة من تدريب مناسب وذو صلة. وينبغي أيضاً تكييف التدريب مع السياق المحدد الذي تعمل فيه الشركة العسكرية والأمنية الخاصة، ففي بعض الحالات، قد يؤدي الافتقار إلى معرفة ثقافات المجتمعات المحلية حيث تعمل الشركة وتقاليدها وقيمها إلى سلوك غير لائق، ويزيد من احتمال نشوب صراع وانتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من قبل موظفي تلك الشركات.

التوصيات

- ← الحرص على أن تتضمن التشريعات متطلبات تدريب إلزامي على حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني يكون مصمماً لكل من المدراء والموظفين. كشرط مسبق للشركات العسكرية والأمنية الخاصة للحصول على التصريح للعمل.
- ← تكليف هيئة وطنية بمهمة تصميم التدريب الإلزامي لمدراء الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وموظفيها والإشراف عليه.
- ← الحرص على إدراج متطلبات تدريب منتظم وتذكيري في التشريعات.
- ← تحديد تدريب إلزامي إضافي لأنشطة معينة تقوم بها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. ولا سيّما تلك التي تجري في ظروف معقدة وتلك التي تجمع بين أطراف فاعلة من مختلف الخلفيات الثقافية. ويمكن أن يشمل ذلك تدريباً على مراعاة الحساسيات والنوع الاجتماعي.

أمثلة عن الممارسات الجيدة

- في الفلبين، ينبغي على أي شخص يرغب في ممارسة مهنة أمنية خاصة أن يتقدم بطلب للحصول على ترخيص. وتحدد التشريعات شروط الحصول على الترخيص، ولا سيما في ما يتعلق بالتعليم والتدريب، مع التمييز بين مختلف أنواع المهن مثل حراس الأمن الخاصين ومستشاري الأمن والمحققين الخاصين.^{١٠٧}
- في المكسيك، توفر التشريعات قائمة واسعة ومفصلة بالتزامات مقدمي الخدمات الأمنية الخاصة.^{١٠٨} ومن بين التزامات أخرى، ينبغي توفير خدمات الأمن الخاصة وفقاً للشروط والأحكام التي يحددها التصريح الممنوح لمقدم الخدمات، ولا ينبغي تقديم أي خدمات من دون هذا التصريح. وعلاوةً على ذلك، تمنع المكسيك مقدمي الخدمات الأمنية الخاصة من الانخراط في أعمال التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو السماح بها.^{١٠٩}
- في المكسيك، تتناول التشريعات أيضاً موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة مباشرةً، وتلزمهم باحترام شروط وأحكام تصريح الشركة، ولا سيما الذين يحملون أسلحة.^{١١٠}
- في هنغاريا، تتولّى وزارة الداخلية تنظيم موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وتدريبهم.^{١١١}
- في دولة بوركينا فاسو، يتعين على الوزارة المسؤولة عن الأمن أن تمنح تصريحاً لمراكز التدريب الأمني الخاص، بما في ذلك برامجها التدريبية ومدربيه.^{١١٢}
- بموجب القانون السويسري، يقع على عاتق الدول بوصفها أطرافاً متعاقدة التزاماً بالتأكد من أن موظفي الأمن في الشركة العسكرية والأمنية الخاصة قد تلقوا «تدريباً ملائماً يتناسب مع مهمة الحماية الموكلة إليهم وفقاً للقانون الدولي والوطني النافذ». وينصّ القانون أيضاً على وجوب معالجة العناصر الآتية في التدريب:
 - « احترام الحقوق الأساسية وحقوق الخصوصية والقوانين الإجرائية
 - « استخدام القوة الجسدية والأسلحة عند الدفاع عن النفس أو عند الضرورة
 - « التعامل مع الأشخاص الذين يقاومون أو الذين يكونون مستعدين للجوء إلى العنف
 - « تأمين الإسعافات الأولية
 - « تقييم المخاطر الصحية الناجمة عن استخدام القوة
 - « محاربة الفساد^{١١٣}

دراسة حالة بلد: الخطة الدراسية الإلزامية لدولة البيرو لموظفي الشركات الأمنية الخاصة

في بيرو، يتعين على الشركات الأمنية الخاصة أن حرص على تدريب موظفيها وفقاً للتشريعات، التي^{١١٤} مكّنت السلطة الوطنية من مراقبة خدمات الأمن والأسلحة والمتفجرات والذخائر ذات الاستخدام المدني (SUCAMEC) من وضع خطة دراسية إلزامية للتدريب الأساسي والتفصيلي لموظفي الشركات الأمنية الخاصة.^{١١٥} وقد وضعت هذه الخطة الدراسية من خلال التوجيهات المفصلة «للتشكيل الأساسي والتعليم الإضافي لوكلاء الأمن الخاص»، التي تهدف إلى تحسين نوعية خدمات الأمن الخاصة، وتتطلب التوجيهات أن يحصل موظفو الشركات الأمنية الخاصة على مستوى عالٍ من التدريب، لضمان الامتثال للأنظمة الوطنية والدولية.^{١١٦}

يتعين على جميع موظفي الشركات الأمنية الخاصة الحصول على بطاقة هوية صادرة عن (SUCAMEC)، ويُعتبر إتمام الخطة الدراسية بدرجة الحد الأدنى أحد شروط منح بطاقة الهوية، وتتضمن الخطة الدراسية المواضيع الآتية:

- الدستور وحقوق الإنسان
- التشريعات والأمن الخاص
- أخلاقيات العمل في مجال الأمن الخاص
- المعايير والإجراءات الأمنية
- تجهيزات الأمن والتحكم في حالات الطوارئ
- خدمة الزبائن وتحديد هوية الأشخاص
- معرفة بالأسلحة النارية وكيفية التعامل معها
- صياغة الوثائق وإعدادها
- الإسعافات الأولية
- معرفة بأنظمة الإنذار والاتصالات
- الدفاع عن النفس^{١١٧}

التحدي ٦-٣ قد لا تمتلك الشركات العسكرية والأمنية الخاصة دائمًا المعدات الملائمة أو قد تحمل أسلحة وأسلحة نارية غير مناسبة.

التحدي ٦-٤ قد لا يتلقى موظفو الشركات العسكرية والأمنية الخاصة دائمًا التدريب الملائم على الاستخدام الآمن والمناسب للأسلحة والأسلحة النارية التي يسمح لهم بحملها أثناء أداء واجباتهم.

التحدي ٦-٥ قد لا تشتري الشركات العسكرية والأمنية الخاصة دائمًا أسلحتها وأسلحتها النارية بطريقة مناسبة، أو قد لا تكون قادرة على تخزينها في ظروف تتوافق مع المعايير الأمنية الملائمة.

إنّ التشريعات المناسبة للرقابة على استخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة للمعدات، والأسلحة والأسلحة النارية هي أمر ضروري لتجنّب سوء الاستعمال. ومع مراعاة أهمية التمييز بين مهام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ومهام الشرطة والقوات المسلحة (راجع التحدي ٢،٢). فإنّ الاستخدام غير الملائم للمعدات، والأسلحة والأسلحة النارية قد يؤدي إلى انتهاكات من قبل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. وبمجرد أن حدّد الدولة المعدات والأسلحة والأسلحة النارية التي يُسمح بحملها في كل نوع من الخدمات التي تقدمها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، ينبغي توفير التدريب المناسب في ما يتعلق باحتياجات استخدامها لموظفي تلك الشركات.

إضافةً إلى ذلك، من المهمّ تنظيم شراء الأسلحة وتخزينها واستخدامها تنظيمًا ملائمًا. ولا سيما في الحالات التي يُسمح فيها لموظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بحمل الأسلحة والأسلحة النارية. وينبغي رصد تسجيل الأسلحة من أجل المساعدة على منع الإيجار غير المشروع بالأسلحة. فعلى سبيل المثال، أدّى النمو السريع للشركات العسكرية والأمنية الخاصة في بعض الدول إلى زيادة الأسلحة المتداولة، واستُخدمت هذه الأسلحة فيما بعد في الأعمال الإجرامية أو تمّ إقراضها للمجرمين.^{١١٨}

التوصيات

- ← تحديد بدقة المعدات والأسلحة والأسلحة النارية (إذا وُجدت) التي قد تستخدمها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.
- ← تحديد قواعد واضحة بشأن استخدام القوة، والأسلحة والأسلحة النارية.
- ← تحديد الحد الأدنى من متطلبات تدريب موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الذين يُسمح لهم بحمل الأسلحة والأسلحة النارية أثناء أداء واجباتهم. وينبغي أن يتضمن الحد الأدنى من المتطلبات تدريبًا على الأقل على ما يلي:
 - الاستخدام التقني للمعدات أو الأسلحة أو الأسلحة النارية
 - الحالات التي يجوز فيها استخدام الأسلحة أو الأسلحة النارية
 - تدريب خاص على إدارة أسلحة محددة
- ← مطالبة الشركات بالحصول على تراخيص وتصاريح محددة لاستخدام الأسلحة والأسلحة النارية.
- ← مطالبة كل شركة عسكرية وأمنية خاصة بأن تحتفظ بسجل يضمّ جميع الأسلحة والأسلحة النارية إضافةً إلى وضعها (بما في ذلك شراء الأسلحة وتخزينها ونقلها).
- ← مطالبة موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بتخزين الأسلحة والأسلحة النارية عندما لا يتم استخدامها.
- ← وضع شروط واضحة لاقتناء الأسلحة والأسلحة النارية، وحظر شراء الأسلحة النارية والذخائر وامتلاكها والإيجار بها بطريقة غير مشروعة.
- ← مطالبة بتقديم تقارير إلزامية عن أي حوادث ذات صلة بالأسلحة إلى السلطة الوطنية.
- ← إنّ المبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين¹¹⁹ يمكن أن تقدّم إرشادات بشأن إدارة الأسلحة قد تفيد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة¹²⁰ على الرغم من أنّها وُضعت للأجهزة التي توفر الأمن العام.

أمثلة عن الممارسات الجيدة

- اعتمدت الصين تشريعًا محددًا ومفصّلًا يقيّد استخدام الأسلحة النارية من قبل موظفي الشركات الأمنية الخاصة، ويحدّد قواعد الاستخدام.¹²¹
- تطلب دولة بنما أن يُعطى كلّ حارس أمن سلاحًا ناريًا محددًا، ويسمح ذلك بتتبع الأسلحة، حيث يُعطى كلّ حارس سلاحًا ناريًا محددًا.¹²²
- ينصّ القانون في بيرو على أنّه يتعيّن على الشركات الأمنية الخاصة أن تضع منهجًا للتدريب الأساسي ومجالات التخصص. وقد صُمّمت هذه الدورات التدريبية لتوفير المعارف والمهارات اللازمة للموظفين الذين يقومون بأنشطة الخدمات الأمنية الخاصة بأشكالها المختلفة. وعلاوةً على ذلك، ينبغي تخزين جميع الأسلحة النارية والذخائر والمواد ذات الصلة التي يملكها مقدّمو الأمن الخاص في أماكن آمنة وفقًا لمتطلبات التشريعات.¹²³
- في دولة السلفادور، تلتزم الشركات الأمنية الخاصة بتسليم جميع الأسلحة، والذخائر والمعدّات الأمنية في حالة الإضرابات العمالية أو غيرها من حالات التوقف عن العمل.¹²⁴ ويمكن أن تكون هذه القيود ممارسات جيدة، بحسب حالة البلد وخلفيته، لأنها تخفف من خطر الاستخدام غير الملائم للأسلحة في الحالات غير المستقرة أو المتقلّبة.¹²⁵
- تملك الكامبيرون نظامًا مائلًا، فيتجمّ مصادرة الأسلحة تلقائيًا إذا أُلغِيَ تصريح شركة أمنية خاصة، ويتعيّن على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أن تُودع معدّاتها (بما في ذلك الأسلحة) لدى السلطة الإقليمية المختصة في حالة الوقف المؤقت للأنشطة.¹²⁶

التحدي ٦-٦ إذا لم تؤمن شركة عسكرية وأمنية خاصة ظروف عمل آمنة وملائمة، يؤثر ذلك سلباً على أداء موظفيها/أفرادها.

التحدي ٦-٧ لا تعتمد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة دائماً سياسات داخلية للشركة تعكس الالتزام بالمعايير الوطنية والقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

تعد ظروف عمل الموظفين في الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ذات أهمية خاصة لأن تلك الشركات يمكن أن تعمل في ظل ظروف متطلّبة جسدياً ونفسياً على حدّ سواء، وعلى سبيل المثال الموظفين الذين يعملون لساعات طويلة أو أولئك الذين يعملون في ظروفٍ معقدة أو في حالات الطوارئ. وفي ظلّ هذه الظروف، من المهم جداً أن تؤمن الشركة أفضل ظروف عمل ممكنة، بما في ذلك توفير تدابير السلامة وإجازة كافية والمعدات المناسبة. فمن المرجح أن يرتكب حارس مسلّح يعمل لساعات طويلة و/أو في ظروف متقلّبة خطأً إذا لم يُعطَ وقتاً كافياً للراحة.

علاوةً على ذلك، يتعين على الشركات وضع سياسات داخلية للشركة تعكس خديداً التزامها باحترام وتطبيق القوانين والمعايير الوطنية وسياسات العمل، إضافةً إلى القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. وتعكس السياسات الداخلية ثقافة الشركة ونواياها، وتُظهر التزاماً بضمّان قطاع أكثر أخلاقية. ويكتسب ذلك أهمية خاصة عندما تعمل الشركات في ظروف معقدة.

التوصيات

- ← التأكيد من أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تحترم القوانين والمعايير الوطنية العامة (مثل قانون العمل، وقانون الهجرة وقانون الضرائب، إلخ). إضافةً إلى القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان المفروضة عليها بموجب القانون الوطني النافذ.
- ← ان التأكيد من أنّ الشركات العسكرية والأمنية الخاصة توفّر ظروف عمل ملائمة (مثل ساعات العمل، والأجور والإجازات).
- ← التأكيد من أنّ التشريعات تنصّ على أنه لدى اختيار الشركات العسكرية والأمنية الخاصة والتعاقد معها من قبل الدولة، تُعطى الأفضلية للشركات التي اعتمدت سياسات داخلية تعكس التزامها بالمعايير الوطنية والقوانين الإنسانية الدولية وحقوق الإنسان.

أمثلة عن الممارسات الجيدة

- في الفلبين، حدّد التشريعات الحدّ الأدنى من المعايير المتعلقة بظروف عمل مستخدمي الأمن الخاص. بما في ذلك لائحة الرواتب والتغطية التأمينية الإلزامية.^{١٢٧}



المساءلة والتعويض الفعال للضحايا

ماذا يشمل هذا الفصل؟

يسعى هذا الفصل إلى مساعدة أعضاء البرلمان والمشرعين على دعم المساءلة الفعالة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وينبغي أن تعالج الأطر التنظيمية الفعالة على وجه الخصوص ما يلي:

- العقوبات المتعلقة بانتهاك النظام باعتباره من مسؤولية الشركة
- الثغرات في المساءلة المرتبطة بالطابع العابر للدول للشركات العسكرية والأمنية الخاصة وأنشطتها
- سبل التعويض للضحايا

التحدي ٧-١ في الظروف المعقدة أو في حالات الحكم الضعيف، قد لا تخضع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة للمساءلة عن انتهاك القوانين والمعايير الوطنية. وقد لا توجد عقوبات على انتهاك القانون الدولي أو غالبًا ما لا يتم تنفيذها.

التحدي ٧-٢ قد لا تتوفر المسؤولية الجنائية وغير الجنائية على الشركات.

كما ذكر سابقًا، إنّ الجهود التي تبذلها الدولة لتطوير التشريعات وتنفيذها تمثل الخطوة الأولى لوضع المعايير والمبادئ لأنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. كما أنّ الرصد الفعال يساعد على ضمان الامتثال للتشريعات. ويُشكل فرض العقوبات لتعزيز مساءلة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الخطوة الأخيرة من العملية. ولا تلتزم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بتشريعات محدّدة خاصة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة فحسب. بل تلتزم أيضًا بالقوانين والمعايير الوطنية النافذة. ونظرًا إلى حساسية العمل في هذا القطاع، من المهمّ محاسبة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بموجب القوانين والمعايير الوطنية.

وقد لوحظ أنّه حتى مع بذل المزيد من الجهود لإدخال تشريعات متخصصة لأعمال الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، فإنّ هذه الجهود ليست دائمًا فعّالة من الناحية العملية.^{١٢٨} وغالبًا ما يحدث ذلك نتيجة غياب التطبيق الفعال وليس بسبب عدم ملاءمة القانون نفسه.^{١٢٩}

وتنطبق العقوبات الجنائية والمدنية عادةً على الأشخاص الطبيعيين. وتشمل مسؤولية الشركات تطبيق العقوبات على الأشخاص المعنويين (أي الشركات). ومع ذلك، إنّ القواعد المتعلقة بمسؤولية الشركات عن أفعال الشركات العسكرية والأمنية الخاصة و/أو موظفيها، والقواعد المتعلقة بالمسؤولية الجنائية للشركات عن الجرائم التي ترتكبها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة و/أو موظفيها ليست دائمًا واضحة أو قد تحتوي على ثغرات. ويمكن لهذا النقص في الوضوح أو الثغرات في المساءلة أن يسمحا للشركات العسكرية والأمنية الخاصة و/أو موظفيها بالتهرب من مسؤولياتهم عن الجرائم وسوء السلوك. عندما لا يؤدي انتهاك التصريح/الترخيص إلى فرض عقوبات فعّالة ومنهجية، تقلّ احتمالات الامتثال والردع عن الانتهاكات أو سوء السلوك في المستقبل. لذلك، هناك حاجة إلى فرض عقوبات جنائية ومدنية محددة على الانتهاكات ووضع آليات إنفاذ قوية لترافق هذه العقوبات.

التوصيات

- ← تحديد العقوبات المناسبة لانتهاكات القانون الوطني والدولي.
- ← ضمان احترام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة للقوانين والمعايير الوطنية والدولية النافذة ولا سيّما تلك المتعلقة بقانون العمل وقانون الهجرة وقانون الضرائب.
- ← وضع آلية إنفاذ قوية بما فيه الكفاية لفرض عقوبات فعّالة ومنهجية. وترتبط هذه الآلية ارتباطًا وثيقًا بوضع آلية رصد فعّالة، على النحو المبين في التحدي ٣،١ وفي التحديات الواردة في الفصل الرابع. ويمكن أن تشمل روابط مع نظم الجزاءات القائمة المفروضة على الشركات والأفراد لمعالجة آليات المساءلة الجنائية والمدنية.
- ← توضيح القواعد الجديدة بشأن المسؤولية المدنية والجنائية للشركات أو تنفيذها، إذا اقتضى الأمر.
- ← وضع أحكام تحدّد بطريقة واضحة وشاملة مسؤولية الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وموظفيها عن أي سوء سلوك.
- ← مطالبة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بالحصول على تأمين على المسؤولية المدنية للمخاطر المتعلقة بأنشطتها.
- ← وضع نظام استئناف عادل للشركة لتكون قادرة على الإدلاء برأيها أو الاعتراض على الانتهاكات المزعومة والعقوبات المفروضة عليها.

أمثلة عن الممارسات الجيدة

- في سربلانكا^{١٣٠} وماليزيا،^{١٣١} تتناول التشريعات المتعلقة بالأجهزة الأمنية الخاصة بالمسؤولية عن الجرائم التي ترتكبها الشركات. وتعزو المسؤولية إلى مدير الشركة. كما وضعت ماليزيا «عقوبة عامة» على مخالفة أحكام التشريعات المتعلقة بالوكالات الخاصة.^{١٣٢}
- في الصين، حدّد التشريعات المتعلقة بشركات الأمن الخاصة بالعقوبات المفصلة على الجرائم؛ وقد ثبت أنّ مسؤولية حارس الأمن الخاص يمكن أن تكون إدارية أو جنائية. تبعًا لوقائع كل حالة؛ تنصّ أيضًا على أنّ استخدام الأسلحة النارية من قبل حراس أمن خاص يشكل مخالف للأحكام ذات الصلة سيُعاقب بموجب القواعد المتعلقة بإدارة استخدام البنادق من قبل الحراس المتفرغين والمرافقين.^{١٣٣}
- في سنغافورة، يُعتبر جريمة عدم إبلاغ المسؤول عن إعطاء التراخيص بتوظيف أو فصل موظف أمن مرخص.^{١٣٤}
- في غواتيمالا، يُعتبر جريمة تقديم خدمات أمنية خاصة من دون تصريح. ويُعاقب عليه بالسجن لمدة تتراوح بين ٦ و١٢ سنة وبدفع غرامة. ويُعتبر التعاقد عن علم مع شخص أو شركة لا تملك تصريحًا لتقديم خدمات أمنية خاصة جريمة يُعاقب عليها بنفس العقوبات.^{١٣٥}
- في بوركينافاسو، ينصّ القانون على أنّ أي انتهاك للتشريع المتعلّق بشركات الأمن الخاصة سيُعاقب عليه إمّا بتوجيه إنذار أو بتعليق التصريح أو سحبه، من دون الإخلال بالعقوبات المدنية أو الجزائية.^{١٣٦}

التحدي ٣-٧ قد يؤدي الطابع العابر للدول لبعض الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أو أنشطتها إلى ثغرات في المساءلة.

يزيد واقع أنّ عددًا كبيرًا من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تعمل عبر الحدود الدولية من إمكانية وجود ثغرات في المساءلة بسبب نقص الوضوح حيال كيفية تطبيق التشريعات الوطنية على الأنشطة الأجنبية للشركات العسكرية والأمنية الخاصة وموظفيها. يتناول التحدي ١،٢ من هذا الدليل الثغرات والتوصيات بشأن تطبيق التشريعات خارج الحدود الإقليمية. وإن كان القانون الوطني يفتقر إلى التطبيق خارج الحدود الإقليمية، فيشكل ذلك مشكلة بالنسبة إلى مساءلة الأشخاص والشركات، وحتى البلدان التي تستخدم كثيرًا خدمات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، بما في ذلك التعاقد معها في الخارج. لا تزال تفتقر إلى الأحكام التي تنظّم أنشطة تلك الشركات خارج الحدود. إضافةً إلى ذلك، غالبًا ما يحدث سوء سلوك من قبل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في دول الإقليم التي قد لا تكون قادرة على إجراء تحقيق ومحاكمة المواطنين أو الشركات الأجنبية بسبب النزاع أو قضايا أمنية أخرى. ويمكن تعزيز آليات المساءلة عن طريق اعتماد أنظمة مساعدة قانونية متبادلة. وسيتم تناول ذلك بمزيد من التفصيل في التحدي التالي.

التوصيات

- ← توضيح أنّ التشريعات المحلية تنطبق في الخارج. كما ذكر في التحدي ١،٢. ويمكن، بدلًا من ذلك، اعتماد تشريعات محددة بشأن أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الخارج.
- ← تحديد في التشريعات شروط الاختصاص الجنائي والمدني الوطني على سلوك الشركات العسكرية والأمنية الخاصة خارج الحدود الإقليمية.
- ← ينبغي على اتفاقات مركز القوات أن تولي اهتمامًا خاصًا لأدوار المتعاقدين من القطاع الخاص. كما ينبغي تجنب الثغرات القضائية بشكلٍ فعال عند إبرام اتفاقيات بين الدول.

التحدي ٧-٤ قد يساهم نقص التعاون بين الدول في غياب مساءلة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي تعمل في الخارج.

يمكن لنقص التعاون بين الدول أن يؤدي إلى توسيع الثغرات في المساءلة التي تناولها الفصل أعلاه. وكما ذكر سابقاً في هذا الدليل (راجع التحدي ١٠٢)، يمكن أن تتهرب الشركات أو موظفوها من المسؤولية الناجمة عن سوء السلوك بسبب أنشطتها في الخارج عندما لا تحدد دولة المنشأ تطبيقاً واضحاً لتشريعاتها خارج الحدود الإقليمية. وعندما لا تكون دولة الإقليم مستعدة أو قادرة على ملاحقة الشركات أو المواطنين الأجانب، وعندما لا تستطيع الدولة الأصلية إنفاذ القانون خارج الحدود الإقليمية.

ويمكن معالجة هذه الثغرات من خلال التعاون بين الدول. مثل اتفاقيات المساعدة القانونية المتبادلة بين دولة المنشأ ودول الإقليم. وينبغي وضع قوانين توضح الولاية القضائية التي تخضع لها لشركات العسكرية والأمنية الخاصة وموظفيها في حالة سوء السلوك. وقد يساعد التعاون بين الدول على ضمان إنفاذ هذه القوانين. كما تساعد اتفاقيات تسليم المجرمين على ضمان مساءلة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وموظفيها عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لاتفاقيات التعاون أن تساعد الدول أيضاً على تبادل المعلومات المتعلقة بخلفية الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، مثل عمليات التدقيق في الشركة، والمعلومات ذات الصلة عن حالات سلوك سابق للشركة العسكرية والأمنية الخاصة أو لموظفيها، أو المعلومات التي تم الحصول عليها خلال أي تحقيقات وملاحقات قضائية قائمة.

التوصيات

- ← وضع برامج للمساعدة القانونية المتبادلة مع دول الإقليم التي ينشط فيها المواطنون أو الشركات الوطنية. بما في ذلك اتفاقيات تسليم المجرمين. وعلى نطاق أوسع، يمكن للدول أيضاً أن تبرم اتفاقيات مع دول جنسية موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.
- ← تعزيز التعاون وتبادل المعلومات والمساعدة بين الدول.

أمثلة عن الممارسات الجيدة

- يتناول القانون السويسري المساعدة القانونية المتبادلة: يمكن للسلطة المختصة أن تطلب من السلطة الأجنبية تقديم المعلومات والبيانات الشخصية المطلوبة لإنفاذ القانون. ويجوز لها أن تكشف عن هذه المعلومات على أساس مبدأ المعاملة بالمثل من قبل الدولة الأجنبية، شرط أن تُستخدم البيانات وفقاً للقانون، أو في الإجراءات الجنائية وفقاً لأحكام المساعدة القانونية المتبادلة الدولية.^{١٣٧}

التحدي ٧-٥ نادرًا ما تضع التشريعات الوطنية آليات تكفل التعويض الفعال للضحايا.

يمكن للثغرات في المسؤولية الجنائية وغير الجنائية على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وموظفيها أن تمنع الضحايا من التماس العدالة والحصول عليها. وبالنظر إلى احتمال وقوع ضرر جزاءً أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، من الضروري أن تضع التشريعات الوطنية آليات يمكن الوصول إليها بيسر لتوفير التعويض الفعال للضحايا. وتُلزم الدول بضمن احترام القانون الدولي الإنساني، في حدود سلطتها، بما في ذلك عبر اتخاذ التدابير المناسبة لمنع وقوع أي انتهاكات من قبل موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. وعلاوةً على ذلك، إنّ الدول مسؤولة عن تنفيذ التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتخاذ التدابير المناسبة لمنع سوء سلوك الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وموظفيها والتحقيق فيه وتوفير سبل فعالة للتعويض في هذه الحالة. وقد تعيق عوامل أخرى فعالية آليات الانتصاف الفعالة. ويمكن لإرادة المدّعين العامين الوطنيين، التي يُحتمل أن تكون مرتبطة بمسألة الشفافية والفساد، فضلاً عن الإجراءات الطويلة جدًا أو الباهظة الكلفة، أن تجعل من الصعب على الضحايا الحصول على التعويض الفعال أو تثنيتهم عنه.

وفي ما يتعلق بالمسؤولية المدنية التي تقع على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، يمكن أن تنشأ ثغرات كبيرة في المساءلة عن طريق سياسات الدولة التي تمنح امتيازات لصالح سياسة الحكومة الرسمية المتعلقة بـ«الأمن القومي» أو بالشؤون الأجنبية أو العسكرية الأخرى. حتى عندما يكون المتعاقدون من القطاع الخاص، ويُقال أحيانًا في هذه الحالات، أنّ المتعاقدين مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة يدمجون في الجيش لدرجة يُعتبر فيها أنّهم يعملون وفقًا لسياسة حكومية رسمية تقديرية وبالتالي يُمنحون حصانات. وفي هذه الحالات، يكون التعويض ضئيلاً لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.^{١٣٨}

التوصيات

- ← إنشاء آليات لتعويض الضحايا توفّر كحدّ أدنى ما يلي:^{١٣٩}
 - الحصول المتساوي والفعال على العدالة
 - التعويض المناسب والفعال والفوري عن الضرر المتكبّد
 - الحصول على المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالانتهاكات وآليات التعويض
- ← ضمان إمكانية حصول الضحايا على هذا الإجراء وعدم عرقلته من قبل عوامل خارجية مثل ارتفاع الكلفة، أو الوقت أو عدم رغبة المدّعين العامين.
- ← ضمان وجود فصل واضح بين القوات المسلحة الحكومية والمتعاقدين الخاصين، وتجنّب الثغرات القضائية بشكل فعال.

أمثلة عن الممارسات الجيدة

- تطلب الفلبين من جميع شركات الأمن الخاصة المتقدمة بطلب للحصول على ترخيص للعمل أن تصدر سنداً من قبل «شركة تأمين أو ضمان أو وفاء مؤهلة أو ذات سمعة جيدة»، ويهدف السند إلى تغطية أي دعوى قانونية تُرفع ضدّ الشركة.^{١٤٠}

الملاحظات:

المرتزقة في أفريقيا، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والميثاق العربي لحقوق الإنسان، واتفاقية حماية الأفراد في ما يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات الشخصية، واتفاقية مراقبة حيازة الأسلحة النارية وامتلاكها من قبل الأفراد.

وأخيراً، تتضمن صكوك القوانين غير الملزمة ذات الصلة بالصكوك العامة الآتية: مدونة سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، ومبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية، ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للشركات متعددة الجنسيات، والقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، فضلاً عن الصكوك الآتية المختصة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة: مدونة السلوك الدولية للأجهزة التي توفر الأمن الخاص، ومدونة سرابيفو لقواعد سلوك الشركات الأمنية الخاصة، ومشروع أبو ظبي للتوصيات الأولية بشأن مراقبة الخدمات الأمنية المدنية الخاصة وتنظيمها، وبشأن إسهامها في منع الجريمة وسلامة المجتمع، والرابطة الدولية لشركات الرقابة ومدونة السلوك الخاصة بها.

٦. بيرو، المرسوم رقم ١٢١٣ المتعلق بتنظيم الخدمات الأمنية الخاصة، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المادة ٣، متاح على الرابط الآتي:

<http://www.elperuano.com.pe/NormasElperuano.html.٣-١٢٩١٥٦٥/٢٤/٠٩/٢٠١٥/no>

٧. جنوب أفريقيا، القانون رقم ٢٧ لعام ٢٠٠٦، حظر أنشطة المرتزقة وتنظيم بعض الأنشطة في البلد الذي يواجه نزاعاً مسلحاً، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، متاح على الرابط الآتي:

<http://www.ohchr.org/Documents/Issues/pdf/Mercenaries/WG/Law/SouthAfrica.pdf>

٨. مثّلت اتفاقيات تشابولتبيك للسلام نهاية ١٢ عامًا من الحرب الأهلية وتقرّ بضرورة تنظيم نشاط جميع المؤسسات أو الجماعات أو الأشخاص الذين يقدمون الخدمات الأمنية أو الحماية الخاصة للأشخاص.

٩. سلفادور، قانون الخدمات الأمنية الخاصة، القانون رقم ٢٢٧/٢٠٠٠، الديباجة الثانية، متاح على الرابط الآتي:

<https://www.ppps.dcaf.ch/countries/pdf/el-salvador>

١٠. غواتيمالا، قانون تنظيم الخدمات الأمنية الخاصة، القانون رقم ٥٢/٢٠١٠، الديباجة والمادة الثالثة، متاح باللغّة الإسبانية على الرابط الآتي:

http://www.ohchr.org/Documents/Issues/Mercenaries/WG/Legislation/CentralAmerica_Spanish.pdf

١١. سويسرا، القانون الاتحادي بشأن خدمات الأمن الخاصة المقدّمة في الخارج، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، المادة ١، متاح على الرابط الآتي:

https://www.eda.admin.ch/content/dam/eda/en/documents/aussenpolitik/sicherheitspolitik/Bundesgesetz-ueber-die-im-Ausland-erbrachten-privaten-Sicherheitsdienstleistungen-BPS_EN.pdf

١٢. بنجامين س. باكلاند وأنا ماري بورديز Benjamin S. Buckland & Anna Marie Burdzy، التقدّم والفرص: التحديات والتوصيات الخاصة بالمشاركين في وثيقة مونترال Progress and

١. راجع نيلز ميلتسر Nils Melzer، دليل تفسيري لمفهوم المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية بموجب القانون الإنساني الدولي "Interpretive Guidance of the Notion of Direct Participation in Hostilities under International Humanitarian Law"، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ٢٠٠٩، التوصية الخامسة، صفحة ٤٦، متاح على الرابط الآتي:

<https://www.icrc.org/eng/assets/files/other/icrc.pdf.٠٩٩-٠٠٢>

٢. راجع القائمة الكاملة على الرابط الآتي:

<https://www.icrc.org/applic/ihl/ihl.nsf/xsp.vwTreaties1٩٤٩>

٣. الصك القانوني العالمي الأساسي هو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨، وتشمل المعاهدات العالمية الأخرى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إضافةً إلى المعاهدات المتعلقة بمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والعاقبة عليها، فضلاً عن المعاهدات المتعلقة بالقضاء على التمييز العنصري والتمييز ضدّ المرأة، والمعاهدات المتعلقة بحقوق الطفل، راجع أيضًا الرابط الآتي:

<https://www.icrc.org/eng/resources/documents/hkzmuy.html/misc>

٤. مكتب الأمم المتحدة المعني بالجرائم والجريمة، التنظيم الحكومي للخدمات الأمنية المدنية الخاصة ومدى مساهمتها في منع الجريمة وسلامة المجتمع، ٢٠١٤، صفحة ٢، متاح على الرابط الآتي:

<https://www.unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/crimeprevention/Ebook.pdf.prison-reform/crimeprevention/Ebook.pdf>

<http://www.prweb.com/releases/global-2016-securityservices/market-analysis.htm.prweb1.٠٣٨٧٢٩٥>

٥. تشمل الصكوك القانونية الدولية التي تتناول بالتحديد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، فضلاً عن وثيقة مونترال، مشروع اتفاقية دولية محتملة لفريق العمل المعني بمسألة استخدام المرتزقة بشأن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

وتشمل المصادر القانونية الدولية ذات الصلة باستخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، ولا سيّما في ما يتعلق بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، الصكوك الآتية: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومعاهدة تجارة الأسلحة، والاتفاقية الدولية لمناهضة جنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، واتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الأول، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، إضافةً إلى القانون الدولي العرفي.

وتتضمّن الصكوك القانونية الإقليمية ذات الصلة باستخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، من بين صكوك أخرى، القانون النموذجي لأمريكا الوسطى لتنظيم خدمات الشركات الأمنية الخاصة، واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية للقضاء على استخدام

في الحرب والسلام "Outsourcing War and Peace": الحفاظ على القيم العامة في عالم من الشؤون الخارجية المخصصة Preserving Public Values in a World of Privatized "Foreign Affairs". نيو هافن ولندن. (مطبوعة جامعة ييل. ٢٠١١). Yale University Press (صفحة ٤).

٢١. المرجع نفسه. ص ٤.

٢٢. مثلاً بالنظر إلى توسع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في إدارة مراكز الاحتجاز. وجمع المعلومات الاستخباراتية أو تشغيل منظومات الأسلحة.

٢٣. وثيقة مونترلو. الجزء ١. الالتزام ٢. صفحة ١١.

٢٤. الولايات المتحدة الأمريكية. تعميم مكتب الإدارة والميزانية رقم أ-٧١: ممارسة الأنشطة التجارية (مُنَقَّح عام ٢٠٠٣) (مُلغى). مكتب البيت الأبيض للإدارة والميزانية. واشنطن. مقاطعة كولومبيا. ١٩٩٩. القسم ب (١) (أ). متاح على الرابط الآتي:

https://www.whitehouse.gov/sites/whitehouse.incl_tech__av1/gov/files/omb/circulars/Av1_correction.pdf

٢٥. كيت م. مانويل Kate M. Manuel. تعريفات «الوظائف التي تقع في صميم اختصاصات الحكومة» في قانون المشتريات الاتحادية والتوجيه Definitions of 'Inherently Governmental Function' دائرة الأبحاث في الكونغرس "Congressional Research Service". ٢٣ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤. متاح على الرابط الآتي:

[pdf.https://www.fas.org/sgp/crs/misc/R42325](https://www.fas.org/sgp/crs/misc/R42325.pdf)

٢٦. دليل تفسيري لمفهوم المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية بموجب القانون الإنساني الدولي. اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ٢٠٠٩.

٢٧. الإمارات العربية المتحدة. القانون الاتحادي رقم ٣٧ لعام ٢٠٠٦. بشأن الشركات الأمنية الخاصة. المادة ١٢. متاح على الرابط الآتي:

[https://www.moi.gov.ae/DataFolder/EN%20Security%20Regulations/Private%20and%20Laws%20of%20\(37\)%20No%20Law%20Companies/Federal%20Companies.pdf%20Security%20Private%20On%201](https://www.moi.gov.ae/DataFolder/EN%20Security%20Regulations/Private%20and%20Laws%20of%20(37)%20No%20Law%20Companies/Federal%20Companies.pdf%20Security%20Private%20On%201)

٢٨. المكسيك. القانون الاتحادي بشأن الأمن الخاص لعام ٢٠٠٦. تموز/ يوليو ٢٠٠٦. المادة ٣٢ (سابقاً). متاح باللغة الإسبانية على الرابط الآتي:

<http://www.diputados.gob.mx/LeyesBiblio/pdf/LFSP.pdf>

٢٩. كوبا. القانون رقم ١٨٦/١٩٩٨. نظام إدارة الأمن والحماية المادية. المادة ٣٣. متاح باللغة الإسبانية على الرابط الآتي:

http://psm.du.edu/media/documents/national_regulations/countries/americas/cuba/cuba_on_personal_protection__1998_186_decree_law_and_security_systems.pdf

٣٠. المملكة المتحدة. قانون الأعمال الأمنية الخاصة لعام ٢٠٠١. ١١ أيار/ مايو ٢٠٠١. المادة ٣.١. متاح على الرابط الآتي:

http://www.legislation.gov.uk/ukpga/en.pdf_2001012_pdfs/ukpga

Opportunities: Challenges and Recommendations for Montreux Document Participants. الطبعة الثانية. مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF). الصفحات ٢٣-٢٥.

١٣. جنوب أفريقيا. تنظيم أعمال الخدمات الأمنية الخاصة. القانون رقم ٥٦ لعام ٢٠٠١. القسم ٣.١. متاح على الرابط الآتي:

http://www.psira.co.za/psira/dmdocuments/psira_act.pdf_2014/20Conduct%20of%Code

١٤. المرجع نفسه. القسم (٢) ٣٩.

١٥. الهند. قانون تنظيم وكالات الأمن الخاصة. ٢٠٠٥. رقم ٢٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥. القسم ٤. متاح على الرابط الآتي:

http://www.mha.nic.in/hindi/sites/upload_files/mhahindi/files/pdf/PS_Agencies_Regulation_Act2005.pdf راجع فريق العمل المعني بمسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير. تحليل مقارن لتنظيم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في ثماني بلدان آسيوية. صفحة ٤.

١٦. هندوراس. القانون الأساسي لإنشاء الشرطة الوطنية. القانون رقم ١٧/٢٠٠٨. المادة ١٤٠. متاح باللغة الإسبانية على الرابط الآتي:

http://www.ohchr.org/Documents/Issues/Mercenaries/WG/Legislation/CentralAmerica_Spanish.pdf

١٧. سويسرا. القانون الاتحادي بشأن خدمات الأمن الخاصة المقدمة في الخارج. ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣. المادة ٢. متاح على الرابط الآتي:

https://www.eda.admin.ch/content/dam/eda/en/documents/aussenpolitik/sicherheitspolitik/Bundesgesetz-ueber-die-im-Ausland-erbrachten-privaten-Sicherheitsdienstleistungen-BPS_EN.pdf

١٨. مثلاً وثيقة مونترلو. أو مدونة السلوك الدولية للأجهزة التي توفر الخدمات الأمنية الخاصة أو مشروع اتفاقية فريق العمل المعني بمسألة استخدام المرتزقة. راجع الجدول أدناه.

١٩. على سبيل المثال. يتضمن تعريف وثيقة مونترلو للشركات العسكرية والأمنية الخاصة (وثيقة مونترلو. ديباجة (أ.٩S) في الخدمات المقدمة من قبل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. من بين غيرها. احتجاج السجناء. ولكن. يستبعد مشروع اتفاقية فريق العمل المعني بمسألة استخدام المرتزقة «الوظائف التي تقع في صميم اختصاصات الدولة» من مجموعة الأنشطة التي يمكن أن تقوم بها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة (مشروع اتفاقية فريق العمل المعني بمسألة استخدام المرتزقة. المادة ٢-ط). بما في ذلك «سلطة الاعتقال أو الاحتجاز» كونها من «الوظائف التي تقع في صميم اختصاصات الدولة». راجع أيضاً كريستين باكر وميركو سوساي المستويات للمتعاقدين العسكريين والأمنيين «(محرر) التنظيم متعدد المستويات للمتعاقدين العسكريين والأمنيين»: Regulation of Military and Security Contactors The Interplay between the Domestic and International European and Domestic Norms» (أكسفورد وبورتلاند. ولاية أوريغون. دار هارت للنشر. ٢٠١٢). (Hart Publishing) صفحة ١٩.

٢٠. لورا أ. ديكينسون Laura A. Dickinson. الاستعانة بمصادر خارجية

https://www.eda.admin.ch/content/dam/eda/en/documents/aussenpolitik/sicherheitspolitik/Bundesgesetz-ueber-die-im-Ausland-erbrachten-privaten-Sicherheitsdienstleistungen-BPS_EN.pdf

٤١. راجع مثلاً منظمة الوحدة الأفريقية (OAU). اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية للقضاء على الاتزان في أفريقيا. ٣ تموز/ يوليو ١٩٧٧. سي.إم/٨١٧ (التاسع والعشرين) الملحق الثاني التنقيح الأول.

٤٢. جنوب أفريقيا. تنظيم أعمال الخدمات الأمنية الخاصة. القانون رقم ٥٦ لعام ٢٠٠١. متاح على الرابط الآتي:

https://www.saps.gov.za/resource_centre/acts/pdf.downloads/juta/a51of2001

٤٣. جنوب أفريقيا. قانون حظر أنشطة المرتزقة وتنظيم بعض الأنشطة في البلد الذي يواجه نزاعاً مسلحاً. رقم ٢٧ لعام ٢٠٠٦. ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧. متاح على الرابط الآتي:

<http://www.ohchr.org/Documents/Issues/pdf.Mercenaries/WG/Law/SouthAfrica>

٤٤. جنوب أفريقيا. قانون حظر أنشطة المرتزقة وتنظيم بعض الأنشطة في البلد الذي يواجه نزاعاً مسلحاً. رقم ٢٧ لعام ٢٠٠٦. ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧. المواد ٢-٥. متاح على الرابط الآتي:

<http://www.ohchr.org/Documents/Issues/pdf.Mercenaries/WG/Law/SouthAfrica>

٤٥. الصين. قرار مجلس الدولة رقم ٥٦٤. النظام المتعلق بإدارة خدمات الأمن والحراسة. ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩. المادة ٢٧. <http://www.lawinfochina.com/display>.

٢٧. راجع أيضاً فريق العمل المعني بمسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير. تحليل مقارن لتنظيم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في ثماني بلدان آسيوية. صفحة ١٣: الإمارات العربية المتحدة. القانون الاتحادي رقم ٣٧ لعام ٢٠٠٦ بشأن الشركات الأمنية الخاصة. المادة ١٨. متاح على الرابط الآتي:

[https://www.moi.gov.ae/DataFolder/EN%20Security%20Regulations/Private%20and%20Laws%20of%20\(37\)%20No%20Law%20Companies/Federal%20Companies.pdf](https://www.moi.gov.ae/DataFolder/EN%20Security%20Regulations/Private%20and%20Laws%20of%20(37)%20No%20Law%20Companies/Federal%20Companies.pdf)

٤٦. الإمارات العربية المتحدة. القانون الاتحادي رقم ٣٧ لعام ٢٠٠٦ بشأن الشركات الأمنية الخاصة. متاح على الرابط الآتي:

[https://www.moi.gov.ae/DataFolder/EN%20Security%20Regulations/Private%20and%20Laws%20of%20\(37\)%20No%20Law%20Companies/Federal%20Companies.pdf](https://www.moi.gov.ae/DataFolder/EN%20Security%20Regulations/Private%20and%20Laws%20of%20(37)%20No%20Law%20Companies/Federal%20Companies.pdf)

٤٧. بنما. القرار التنفيذي رقم ٢١ المؤرخ ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢. إدارة عمل وكالات الأمن الخاصة. المادة ١٣. متاح باللغة الإسبانية على الرابط الآتي:

http://www.ohchr.org/Documents/Issues/Mercenaries/WG/Legislation/CentralAmerica_Spanish.pdf

٤٨. المكسيك. القانون الاتحادي بشأن الأمن الخاص لعام ٢٠٠٦. ٦ تموز/ يوليو ٢٠٠٦. المادة ٢٨ (سادساً). متاح باللغة الإسبانية على الرابط الآتي:

٣١. جنوب أفريقيا. قانون حظر أنشطة المرتزقة وتنظيم بعض الأنشطة في البلد الذي يواجه نزاعاً مسلحاً. رقم ٢٧ لعام ٢٠٠٦. ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧. المادة ١ (٢). متاح على الرابط الآتي:

<http://www.ohchr.org/Documents/Issues/pdf.Mercenaries/WG/Law/SouthAfrica>

٣٢. بيرو. المرسوم رقم ١٢١٣ المتعلق بتنظيم الخدمات الأمنية الخاصة. ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥. المادة ٣. متاح على الرابط الآتي:

<http://www.elperuano.com.pe/NormasElperuano.html>

٣٣. سويسرا. القانون الاتحادي بشأن خدمات الأمن الخاصة المقدمة في الخارج. ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣. المادة ٢. متاح على الرابط الآتي:

<https://www.eda.admin.ch/eda/en/home/-foreign-policy/security-policy/bundesgesetz-ueber-die-im-ausland-erbrachten-privaten-sicherheit.html>

٣٤. سويسرا. القانون الاتحادي بشأن خدمات الأمن الخاصة المقدمة في الخارج. ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣. المادة ٩. متاح على الرابط الآتي:

https://www.eda.admin.ch/content/dam/eda/en/documents/aussenpolitik/sicherheitspolitik/Bundesgesetz-ueber-die-im-Ausland-erbrachten-privaten-Sicherheitsdienstleistungen-BPS_EN.pdf

٣٥. سويسرا. القانون الاتحادي بشأن خدمات الأمن الخاصة المقدمة في الخارج. ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣. المادة ٣٦. متاح على الرابط الآتي:

<https://www.eda.admin.ch/eda/en/home/foreign-policy/security-policy/bundesgesetz-ueber-die-im-ausland-erbrachten-privaten-sicherheit.html>

٣٦. راجع اللجنة الدولية للصليب الأحمر. دليل تفسيري لمفهوم المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية. متاح على الرابط الآتي:

<https://www.icrc.org/eng/assets/files/other/icrc.pdf>

٣٧. راجع الاتفاقية المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب. جنيف. ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩. البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩. والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة (البروتوكول الأول). ٨ حزيران/ يونيو ١٩٧٧ والبروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩. والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية (البروتوكول الثاني). ٨ حزيران/ يونيو ١٩٧٧.

٣٨. اللجنة الدولية للصليب الأحمر. دليل تفسيري لمفهوم المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية. صفحة ٤٩.

٣٩. جنوب أفريقيا. قانون حظر أنشطة المرتزقة وتنظيم بعض الأنشطة في البلد الذي يواجه نزاعاً مسلحاً. رقم ٢٧ لعام ٢٠٠٦. ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧. المادة ٢. متاح على الرابط الآتي:

<http://www.ohchr.org/Documents/Issues/pdf.Mercenaries/WG/Law/SouthAfrica>

٤٠. سويسرا. القانون الاتحادي بشأن خدمات الأمن الخاصة المقدمة في الخارج. ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣. المادة ٨. متاح على الرابط الآتي:

https://www.eda.admin.ch/content/dam/eda/en/documents/aussenpolitik/sicherheitspolitik/Bundesgesetz-ueber-die-im-Ausland-erbrachten-privaten-Sicherheitsdienstleistungen-BPS_EN.pdf

٥٩. المرجع نفسه. المادة ١٨.

٦٠. المرجع نفسه. المادة ١٩.

٦١. بيرو. المرسوم رقم ١٢١٣ المتعلق بتنظيم الخدمات الأمنية الخاصة. ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥. المادة ٤٣. متاح باللغة الإسبانية على الرابط الآتي:

<http://www.elperuano.com.pe/NormasElperua.html.٣-١٢٩١٥١٥/٢٤/٠٩/٢٠١٥/no>

٦٢. راجع مثلاً سابيلو غوميدز Sabelo Gumedze. الأفاق والخبرات على المستوى الوطني: التحديات والفرص لتنظيم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة "Perspective and Experiences on a National Level: Challenges and Opportunities for the Regulation of PMSCs". بحث أُعدّ للمؤتمر الإقليمي حول الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. ٢٠١٥. سيتوقّر قريباً على الرابط الآتي: <http://www.mdforum.ch>

٦٣. جنوب أفريقيا. تنظيم أعمال الخدمات الأمنية الخاصة. القانون رقم ٥٦ لعام ٢٠٠١. متاح على الرابط الآتي:

https://www.saps.gov.za/resource_centre/acts/downloads/juta/a51of2001.pdf. راجع أيضاً تيسا ديفورن Tessa Diphoorn. تنوع الأعمال العسكرية والأمنية الخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى "The Diversity of the Private Military and Security Industry in Sub Saharan Africa". المؤتمر الإقليمي حول الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. ١٢-١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥. إثيوبيا. صفحة ١٥.

٦٤. راجع الموقع الرسمي للسلطة التنظيمية للأعمال الأمنية الخاصة في جنوب أفريقيا (PSIRA). متاح على الرابط الآتي:

www.psira.co.za

٦٥. المرجع نفسه.

٦٦. سابيلو غوميدز Sabelo Gumedze. الأفاق والخبرات على المستوى الوطني: التحديات والفرص لتنظيم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة "Perspective and Experiences on a National Level: Challenges and Opportunities for the Regulation of PMSCs". بحث أُعدّ للمؤتمر الإقليمي حول الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. ٢٠١٥. سيتوقّر قريباً على الرابط الآتي:

<http://www.mdforum.ch>

٦٧. المرجع نفسه.

٦٨. المرجع نفسه.

٦٩. جنوب أفريقيا. تنظيم الأعمال الأمنية الخاصة. القانون رقم ٥٦ لعام ٢٠٠١. المادتين ٣١ و٣٢. متاح على الرابط الآتي:

http://www.saflii.org/za/legis/consol_act/psira٢٠٠١٤٥١

٧٠. بيرو. المرسوم رقم ١٢١٣ المتعلق بتنظيم الخدمات الأمنية الخاصة. ٢٤

<http://www.diputados.gob.mx/LeyesBiblio/pdf/LFSP.pdf>

٤٩. غواتيمالا. قانون تنظيم الخدمات الأمنية الخاصة. القانون رقم ٢٠١٠/٥٢. المادة ٤٢. متاح باللغة الإسبانية على الرابط الآتي:

http://www.ohchr.org/Documents/Issues/Mercenaries/WG/Legislation/CentralAmerica_Spanish.pdf

٥٠. المرجع نفسه. المادة ١٥.

٥١. بوركينيا فاسو. المرسوم رقم PRES/PM/SECU/DEF/MAT//٢٠٠٩-MJ/ME/MTSS٣٤٣. ١٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩. المادة ٥. متاح على الرابط الآتي:

http://www.legiburkina.bf/m/Sommaires_JO/htm.٠٠٣٤٣_٢٠٠٩_A9cret%DxC٣

٥٢. بيرو. المرسوم رقم ١٢١٣ المتعلق بتنظيم الخدمات الأمنية الخاصة. ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥. المادة ٢١-د. متاح باللغة الإسبانية على الرابط الآتي:

<http://www.elperuano.com.pe/NormasElperua.html.٣-١٢٩١٥١٥/٢٤/٠٩/٢٠١٥/no>

٥٣. لورا أ. ديكينسون Laura A. Dickinson. الاستعانة بمصادر خارجية في الحرب والسلام "Outsourcing War and Peace": الحفاظ على القيم العامة في عالم من الشؤون الخارجية المخصصة "Preserving Public Values in a World of Privatized Foreign Affairs". نيو هافن ولندن. (مطبعة جامعة ييل. ٢٠١١. Yale University Press) صفحة ١٤.

٥٤. الصين. قرار مجلس الدولة رقم ٥٦٤. النظام المتعلق بإدارة خدمات الأمن والحراسة. ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. المادة ٣. متاح على الرابط الآتي:

<http://www.lawinfochina.com/display.CGid&vvv9=aspx?lib=law&id>

راجع أيضاً فريق العمل المعني بمسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير. خليل مقارن لتنظيم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في ثماني بلدان آسيوية. صفحة ٢٠.

٥٥. الإمارات العربية المتحدة. القانون الاتحادي رقم ٣٧ لعام ٢٠٠٦. بشأن الشركات الأمنية الخاصة. المادة ١. متاح على الرابط الآتي:

[https://www.moi.gov.ae/DataFolder/EN٢٠٢٠Security٢٠Regulations/Private٢٠and٢٠Laws٢٠of٢٠\(٣٧\)٢٠No٢٠Law٢٠Companies/Federal٢٠Companies.pdf٢٠Security٢٠Private٢٠On٢٠٢٠٠٦](https://www.moi.gov.ae/DataFolder/EN٢٠٢٠Security٢٠Regulations/Private٢٠and٢٠Laws٢٠of٢٠(٣٧)٢٠No٢٠Law٢٠Companies/Federal٢٠Companies.pdf٢٠Security٢٠Private٢٠On٢٠٢٠٠٦)

٥٦. المرجع نفسه. المادة ١٩.

٥٧. الكاميرون. المرسوم رقم ٢٠٣١/٢٠٠٥. شباط/ فبراير ٢٠٠٥. المادة ٢٥. متاح على الرابط الآتي:

<http://www.ohchr.org/Documents/Issues/Mercenaries/WG/Law/Cameroon.pdf>

٥٨. سويسرا. القانون الاتحادي بشأن خدمات الأمن الخاصة المقدمة في الخارج. ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣. المادة ٧. متاح على الرابط الآتي:

٨٢. المرجع نفسه. القسم ٨. أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥. المادة ٥. متاح على الرابط الآتي:
https://www.saps.gov.za/resource_centre/acts/-pdf.downloads/juta/a56of2001
٧١. الهند. قانون تنظيم وكالات الأمن الخاصة. ٢٠٠٥. رقم ٢٣. حزيران/ يونيو ٢٠٠٥. القسم ٤. متاح على الرابط الآتي:
http://www.mha.nic.in/hindi/sites/upload_files/mhahindi/files/pdf/PS_Agencies_Regulation_pdf.Act2005
٧٢. سريلانكا. قانون تنظيم وكالات الأمن الخاصة (رقم ٤٥ لعام ١٩٩٨). القسمين ٤ و ٢٢.٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٣. متاح على الرابط الآتي:
http://www.commonlii.org/lk/legis/num_act/html.sf/ropsaa4501998449
٧٣. الإكوادور. قانون المراقبة والأمن الخاص رقم ١٢/٢٠٠٣. نُشر في السجل الرسمي رقم ١٣٠/٢٠٠٣. المادة ١٢. متاح على الرابط الآتي:
<https://www.ppps.dcaf.ch/en/countries/pdf/ecuador>
٧٤. بيرو. المرسوم رقم ١٢١٣ المتعلق بتنظيم الخدمات الأمنية الخاصة. ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥. المادة ٣٢.١. متاح باللغة الإسبانية على الرابط الآتي:
<http://www.elperuano.com.pe/NormasElperua.html.3-1291515/24/09/2015/no>
٧٥. الهند. قانون تنظيم وكالات الأمن الخاصة. ٢٠٠٥. رقم ٢٣. حزيران/ يونيو ٢٠٠٥. القسمين ٦ و ٧. متاح على الرابط الآتي:
http://www.mha.nic.in/hindi/sites/upload_files/mhahindi/files/pdf/PS_Agencies_Regulation_pdf.Act2005
٧٦. المرجع نفسه. القسمين ٧ و ٩.
٧٧. المرجع نفسه. القسمين ٧ و ١١.
٧٨. المرجع نفسه. القسم ١٠.
٧٩. غواتيمالا. قانون تنظيم الخدمات الأمنية الخاصة. القانون رقم ٥٢/٢٠١٠. المادة ٢٩. د. متاح باللغة الإسبانية على الرابط الآتي:
http://www.ohchr.org/Documents/Issues/Mercenaries/WG/Legislation/CentralAmerica_Spanish.pdf
٨٠. بيرو. المرسوم رقم ١٢١٣ المتعلق بتنظيم الخدمات الأمنية الخاصة. ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥. المادة ١٩. متاح باللغة الإسبانية على الرابط الآتي:
<http://www.elperuano.com.pe/NormasElperua.html.3-1291515/24/09/2015/no>
٨١. الهند. قانون تنظيم وكالات الأمن الخاصة. ٢٠٠٥. رقم ٢٣. حزيران/ يونيو ٢٠٠٥. القسم ٧ (٥). متاح على الرابط الآتي:
http://www.mha.nic.in/hindi/sites/upload_files/mhahindi/files/pdf/PS_Agencies_Regulation_pdf.Act2005
٨٢. المرجع نفسه. القسم ٨.
٨٣. المرجع نفسه. القسم ١٣.
٨٤. المرجع نفسه. القسمين ١٣ (٤) و ١٤.
٨٥. بيرو. المرسوم رقم ١٢١٣ المتعلق بتنظيم الخدمات الأمنية الخاصة. ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥. المادة ٣٢. متاح باللغة الإسبانية على الرابط الآتي:
<http://www.elperuano.com.pe/NormasElperua.html.3-1291515/24/09/2015/no>
٨٦. سريلانكا. قانون تنظيم وكالات الأمن الخاصة (رقم ٤٥ لعام ١٩٩٨). القسم ١١. متاح على الرابط الآتي:
http://www.commonlii.org/lk/legis/num_act/index.html/ropsaa4501998449
٨٧. بيرو. المرسوم رقم ١٢١٣ المتعلق بتنظيم الخدمات الأمنية الخاصة. ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥. المادة ٥١. متاح باللغة الإسبانية على الرابط الآتي:
<http://www.elperuano.com.pe/NormasElperua.html.3-1291515/24/09/2015/no>
٨٨. الهند. قانون تنظيم وكالات الأمن الخاصة. ٢٠٠٥. رقم ٢٣. حزيران/ يونيو ٢٠٠٥. القسم ١٥. متاح على الرابط الآتي:
http://www.mha.nic.in/hindi/sites/upload_files/mhahindi/files/pdf/PS_Agencies_Regulation_pdf.Act2005
٨٩. سريلانكا. قانون تنظيم وكالات الأمن الخاصة (رقم ٤٥ لعام ١٩٩٨). القسمين ٤ و ٥. متاح على الرابط الآتي:
http://www.commonlii.org/lk/legis/num_act/index.html/ropsaa4501998449
٩٠. المرجع نفسه. القسم ٦.
٩١. المكسيك. القانون الاتحادي بشأن الأمن الخاص لعام ٢٠٠٦. ٦ تموز/ يوليو ٢٠٠٦. المادة ٨. متاح باللغة الإسبانية على الرابط الآتي:
<http://www.diputados.gob.mx/LeyesBiblio/pdf/LFSP.pdf>
٩٢. غامبيا. قانون شركات الحراسة الأمنية الخاصة. رقم ٥ لعام ٢٠١١. القسم ١١ (١).
٩٣. سريلانكا. قانون تنظيم وكالات الأمن الخاصة (رقم ٤٥ لعام ١٩٩٨). القسم ٦. متاح على الرابط الآتي:
http://www.commonlii.org/lk/legis/num_act/index.html/ropsaa4501998449
٩٤. الكاميرون. المرسوم رقم ٢٠٠٥/٢٠٣١. ٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٥. المادة ٢. متاح على الرابط الآتي:
<http://www.ohchr.org/Documents/Issues/Mercenaries/WG/Law/Cameroon.pdf>
٩٥. تقرير فريق العمل المعني بمسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير. ١٩

html.3-1291565/24/09/2015/no

١٠٥. سويسرا. المرسوم المتعلق باستخدام الشركات الأمنية الخاصة من قبل الحكومة الاتحادية. ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠١٥. المادة ١١.٢ - ب. متاح على الرابط الآتي:

<https://www.admin.ch/opc/en/classified-compilati/pdf.124/201510200000/2015-0951/on>

في الظروف المعقّدة. تُطبّق المادة ١٤.٢.

١٠٦. المرجع نفسه. المادة ١٣.

١٠٧. الفلبين. القواعد والأنظمة المتعلقة بتنفيذ قانون ١٩٦٩ لعام ٢٠٠٥. القاعدة الخامسة. متاح على الرابط الآتي:

http://psm.du.edu/media/documents/national_regulations/countries/asia_pacific/philippines/philippines_rules_and_regulations_on_the_english.pdf-2005_act_1969_implementation_of_the

١٠٨. المكسيك. القانون الاتحادي بشأن الأمن الخاص لعام ٢٠٠٦. ٦ تموز/ يوليو ٢٠٠٦. المادة ٣٢. متاح باللغة الإسبانية على الرابط الآتي:

<http://www.diputados.gob.mx/LeyesBiblio/pdf/LFSP.pdf>

١٠٩. المرجع نفسه. المادة ٣٢ (عاشراً).

١١٠. المرجع نفسه. المادة ٣٣.

١١١. الحجر مرسوم وزارة الداخلية ٢٠١٢/٦٨ بشأن تدريب وفحص الموظفين المكلفين بمهام الشرطة. ومساعدى المشرفين والموظفين المكلفين بأنشطة الحماية الشخصية وحماية الممتلكات والتحقيقات الخاصة. المادتين ٢ و٣. راجع أيضاً فريق العمل المعني بمسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير. دراسة أوروبية. صفحة ١٠.

١١٢. بوركينيا فاسو. المرسوم رقم ٢٠٠٩-٣٤٣/PRES/PM/SECU//DEF/MAT/MJ/ME/MTSS. ١٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩. المواد ٤١ - ٤٥. متاح على الرابط الآتي:

http://www.legiburkina.bf/Textes_legislatifs_et_pdf.00343_2009_Acret/reglements/DxC3

١١٣. سويسرا. القانون الاتحادي بشأن خدمات الأمن الخاصة المقدمة في الخارج. ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣. المادة ٣٢. متاح على الرابط الآتي:

<https://www.eda.admin.ch/eda/en/home/foreign-policy/security-policy/bundesgesetz-ueber-die-im-ausland-erbrachten-privaten-sicherheit.html>

١١٤. بيرو. المرسوم رقم ١٢١٣ المتعلق بتنظيم الخدمات الأمنية الخاصة. ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥. المادة ١٩ - ٥. متاح باللغة الإسبانية على الرابط الآتي:

<http://www.elperuano.com.pe/NormasElperua/html.3-1291565/24/09/2015/no>

١١٥. المرجع نفسه. المادة ٣١.٢.

١١٦. التوجيه رقم ١ لعام ٢٠١٥. الهيئة الوطنية لمراقبة الخدمات الأمنية

شباط/ فبراير ٢٠٠٩. حملة حقوق الإنسان/ Add/14/10. المقطع ٢٦.

٩٦. سويسرا. القانون الاتحادي بشأن خدمات الأمن الخاصة المقدمة في الخارج. ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣. المادة ٣١. متاح على الرابط الآتي:

https://www.eda.admin.ch/content/dam/eda/en/documents/aussenpolitik/sicherheitspolitik/Bundesgesetz-ueber-die-im-Ausland-erbrachten-privaten-Sicherheitsdienstleistungen-BPS_EN.pdf

٩٧. سويسرا. المرسوم المتعلق باستخدام الشركات الأمنية الخاصة. ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠١٥. المادة ١٢.٢. متاح على الرابط الآتي:

<https://www.admin.ch/opc/en/classified-compilat/pdf.124/201510200000/2015-0951/ion>

٩٨. بيرو. المرسوم رقم ١٢١٣ المتعلق بتنظيم الخدمات الأمنية الخاصة. ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥. المادتين ٢٩ و٣٠. متاح على الرابط الآتي:

<http://www.elperuano.com.pe/NormasElperua/html.3-1291565/24/09/2015/no>

٩٩. سويسرا. القانون الاتحادي بشأن خدمات الأمن الخاصة المقدمة في الخارج. ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣. المادة ٦. متاح على الرابط الآتي:

https://www.eda.admin.ch/content/dam/eda/en/documents/aussenpolitik/sicherheitspolitik/Bundesgesetz-ueber-die-im-Ausland-erbrachten-privaten-Sicherheitsdienstleistungen-BPS_EN.pdf

١٠٠. المرجع نفسه. المادة ٣١.

١٠١. لورا أ. ديكينسون Laura A. Dickinson. الاستعانة بمصادر خارجية في الحرب والسلام «Outsourcing War and Peace Preserving Public Values in a World of Privatized Foreign Affairs». نيو هافن ولندن. (مطبوعة جامعة ييل. ٢٠١١). Yale University Press. صفحة ١.

١٠٢. الولايات المتحدة الأمريكية. تنظيم الاقتناء الاتحادي. آذار/ مارس ٢٠٠٥. المادة ٥٢.٢٢٢ - ١٩. راجع أيضاً المادة ٢٢.١٥٠٥. متاح على الرابط الآتي:

<https://www.acquisition.gov/sites/default/files/current/far/pdf/FAR.pdf>

١٠٣. سويسرا. المرسوم المتعلق باستخدام الشركات الأمنية الخاصة من قبل الحكومة الاتحادية. ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠١٥. المادة ١١.١. متاح على الرابط الآتي:

<https://www.admin.ch/opc/en/classified-compilat/pdf.124/201510200000/2015-0951/ion>

في الظروف المعقّدة. تُطبّق المادة ١٤. راجع أيضاً سويسرا. القانون الاتحادي بشأن خدمات الأمن الخاصة المقدمة في الخارج. ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣. المادة ٣٦؛ وسويسرا. المرسوم المتعلق باستخدام الشركات الأمنية الخاصة. ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠١٥. المادة ١٤.

١٠٤. بيرو. المرسوم رقم ١٢١٣ المتعلق بتنظيم الخدمات الأمنية الخاصة. ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥. المادة ٣٠.٢. متاح على الرابط الآتي:

<http://www.elperuano.com.pe/NormasElperua>

١٢٣. بيرو. المرسوم رقم ١٢١٣ المتعلق بتنظيم الخدمات الأمنية الخاصة. ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥. المادتين ١٩ - ٥ و ١٩ - ح: والمادة ٣٦. متاح باللغة الإسبانية على الرابط الآتي:

<http://www.elperuano.com.pe/NormasElperuano.html.٣-١٢٩١٥٦٥/٢٤/٠٩/٢٠١٥/no>

١٢٤. السلفادور. قانون الخدمات الأمنية الخاصة. القانون رقم ٢٠٠٠/٢٢٧. المادة ١٦. متاح على الرابط الآتي:

<https://www.ppps.dcaf.ch/en/countries/pdf/el-salvador>

١٢٥. راجع أيضًا فريق العمل المعني بمسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير. التشريعات الوطنية بشأن الخدمات الأمنية الخاصة في أمريكا الوسطى وكوبا والمكسيك. صفحة ١٨.

١٢٦. الكاميرون. المرسوم رقم ٢٠٠٥/٢٠٣١. ٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٥. المادتين ٣١ و ٣٢. متاح على الرابط الآتي:

<http://www.ohchr.org/Documents/Issues/Mercenaries/WG/Law/Cameroon.pdf>

١٢٧. الفلبين. القواعد والأنظمة المتعلقة بتنفيذ قانون ١٩٦٩ لعام ٢٠٠٥. القاعدة الرابعة. الأقسام ١٧ - ٢٠. متاح على الرابط الآتي:

http://psm.du.edu/media/documents/national_regulations/countries/asia_pacific/philippines/philippines_rules_and_regulations_on_the_english.pdf-٢٠٠٥_act_١٩٦٩_implementation_of_the

١٢٨. انظر هين-يان ليو Hin-Yan Liu. قانون الإفلات من العقاب. المسؤولية والشركة العسكرية الخاصة الحديثة Law's Impunity, Responsibility and the Modern Private "Military Company". ٢٠١٥.

١٢٩. لورا أ. ديكينسون Laura A. Dickinson. الاستعانة بمصادر خارجية في الحرب والسلام «Peace Outsourcing War and»: الحفاظ على القيم العامة في عالم من الشؤون الخارجية المخصصة «Privatized Foreign Affairs». (مطبوعة جامعة ييل. ٢٠١١. Yale University Press). صفحة ١٨.

١٣٠. سريلانكا. قانون تنظيم وكالات الأمن الخاصة (رقم ٤٥ لعام ١٩٩٨). القسم ١٧. متاح على الرابط الآتي:

http://www.commonlii.org/lk/legis/num_act/index.html/ropsaa٤٥٥١٩٩٨٤٤٩

١٣١. ماليزيا. القانون ٢٧. قانون الوكالات الخاصة لعام ١٩٧١. الذي يتضمن جميع التعديلات لغاية ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦. القسم ١٦. متاح على الرابط الآتي:

http://psm.du.edu/media/documents/national_regulations/countries/asia_pacific/malaysia/english.pdf-١٩٧١_malaysia_private_agency_act

١٣٢. المرجع نفسه. القسم ١٤.

١٣٣. الصين. قرار مجلس الدولة رقم ٥٦٤. النظام المتعلق بإدارة خدمات الأمن والحراسة. ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩. المادة ٤٥. متاح على

والأسلحة والذخيرة والمتفجرات للاستخدام المدني (SUCAMEC). وضع الخطة الدراسية الجديدة للتدريب الأساسي والتعليم الإضافي لوكلاء الأمن الخاص. الفصل الثاني. متاح باللغة الإسبانية على الرابط الآتي

<http://www.sucamec.gob.pe/web/index.html-٥٩٢-/seguridad-١-/php/descargas/finish-plan-de-estudios-de-formacion-basica-y-perfeccionamiento-para-agentes-de-seguridad-privada>

١١٧. المرجع نفسه. الفصل السادس.

١١٨. راجع سولومون ويلسون وكيروندا Solomon Wilson Kirunda (مُحرَّر) «Private and Public Security in Uganda» in Sabelo Gumedze (Ed The Private security Sector in Africa, County Series «Africa, County Series». البحث رقم ١٤٦. تموز/ يوليو ٢٠٠٨. متاح على الرابط الآتي:

<https://www.issafrika.org/chapter-one-private-and-public-security-in-uganda-solomon-wilson-kirunda>

١١٩. المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان. المبادئ الأساسية المتعلقة باستخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون. متاح على الرابط الآتي:

<http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/UseOfForceAndFirearms.aspx>

١٢٠. تنص مثلاً المادة ١٩ على ما يلي: «تكفل الحكومات ووكالات إنفاذ القانون أن يتم تدريب جميع الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون واختبارهم وفقاً لمعايير الكفاءة المناسبة في ما يتعلق باستخدام القوة». وينبغي أن يؤذن لموظفي إنفاذ القانون الذين يُطلب منهم حمل الأسلحة النارية بأن يفعلوا ذلك فقط عند الانتهاء من التدريب الخاص على استخدامها». ويُعتبر هذا التصرف ممارسة جيدة تُطبق على تدريب موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

١٢١. الصين. القواعد التنظيمية المتعلقة بإدارة استخدام البنادق من قبل الحراس والمرافقين المتفرغين. ٢٠٠٢. الصادرة بموجب المرسوم رقم ٣٥٦ الصادر عن مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية. ٢٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٢. متاح على الرابط الآتي:

http://www.npc.gov.cn/englishnpc/Law.htm.١٣٨٤٢٥١_content/١٤/١٢

راجع أيضًا فريق العمل المعني بمسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير. تحليل مقارن لتنظيم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في ثمان بلدان آسيوية. صفحة ١٨.

١٢٢. بنما. القرار التنفيذي رقم ٢١ المؤرخ ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢. إدارة عمل وكالات الأمن الخاصة. المادة ٢٧ - د. متاح باللغة الإسبانية على الرابط الآتي:

http://www.ohchr.org/Documents/Issues/Mercenaries/WG/Legislation/CentralAmerica_Spanish.pdf

الرابط الآتي:

<http://www.lawinfochina.com/display.CGid&vvv=aspx?lib=law&id>

راجع أيضًا فريق العمل المعني بمسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير. تحليل مقارن لتنظيم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في ثمانين بلدان آسيوية، الصفحتين ٢٣ - ٢٤.

١٣٤. سنغافورة، مشروع قانون متعلق بالأعمال الأمنية الخاصة رقم ٢٧/٢٠٠٧، ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧، القسم ١٦ (٤). متاح على الرابط الآتي:

<https://www.police.gov.sg/e-services/apply/licenses-and-permits/private-security-industry/private-security-act>

١٣٥. غواتيمالا، قانون تنظيم الخدمات الأمنية الخاصة، القانون رقم ١٦/٥٢، المادة ١٦، متاح باللغة الأسبانية على الرابط الآتي:

http://www.ohchr.org/Documents/Issues/Mercenaries/WG/Legislation/CentralAmerica_Spanish.pdf

١٣٦. بوركينا فاسو، المرسوم رقم ٣٤٣-٢٠٠٩، DEF/MAT/MJ/ME/MTSS، ١٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، المواد ٤٧ - ٥٠، متاح على الرابط الآتي:

http://www.legiburkina.bf/Textes_legislatifs_et_pdf.٠٠٣٤٣_٢٠٠٩_A9cret:reglements/D/C3

١٣٧. سويسرا، القانون الاتحادي بشأن خدمات الأمن الخاصة المقدمة في الخارج، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، المادة ٢٩، متاح على الرابط الآتي:

<https://www.eda.admin.ch/eda/en/home/foreign-policy/security-policy/bundesgesetz-ueber-die-im-ausland-erbrachten-privaten-sicherheit.html>

١٣٨. بنجامين س. باكلاوند وأنا ماري بورديزي Benjamin S. Buckland & Anna Marie Burdzy، التقدّم والفرص: التحديات والتوصيات الخاصة بالمشاركين في وثيقة مونترو «Progress and Opportunities: Challenges and Recommendations for Montreux Document Participants»، الطبعة الثانية، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF)، ٢٠١٥، صفحة ٥٤.

١٣٩. راجع مبادئ الأمم المتحدة الأساسية والخطوط التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني متاح على الرابط الآتي:

<http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/RemedyAndReparation.aspx>

١٤٠. الفلبين، القواعد والأنظمة المتعلقة بتنفيذ قانون ١٩٦٩ لعام ٢٠٠٥، القاعدة الرابعة، القسم ٦، متاح على الرابط الآتي:

http://psm.du.edu/media/documents/national_regulations/countries/asia_pacific/philippines/philippines_rules_and_regulations_on_the_english.pdf-٢٠٠٥_act_١٩٦٩_implementation_of_the